

تقديرات مصرية

إصدار شهري



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الحرب الروسية - الأوكرانية

رؤى استراتيجية للاتجاهات والتأثيرات في أوروبا والعالم



عدد
خاص

2022

العدد (38)

السنة الثالثة



ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/الإصدار، بأي شكل من الأشكال،
أو بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

الحرب الروسية - الأوكرانية

رؤى استراتيجية للاتجاهات والتأثيرات في أوروبا والعالم

ecss.com.eg

Facebook Twitter YouTube Instagram /ecsstudies



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

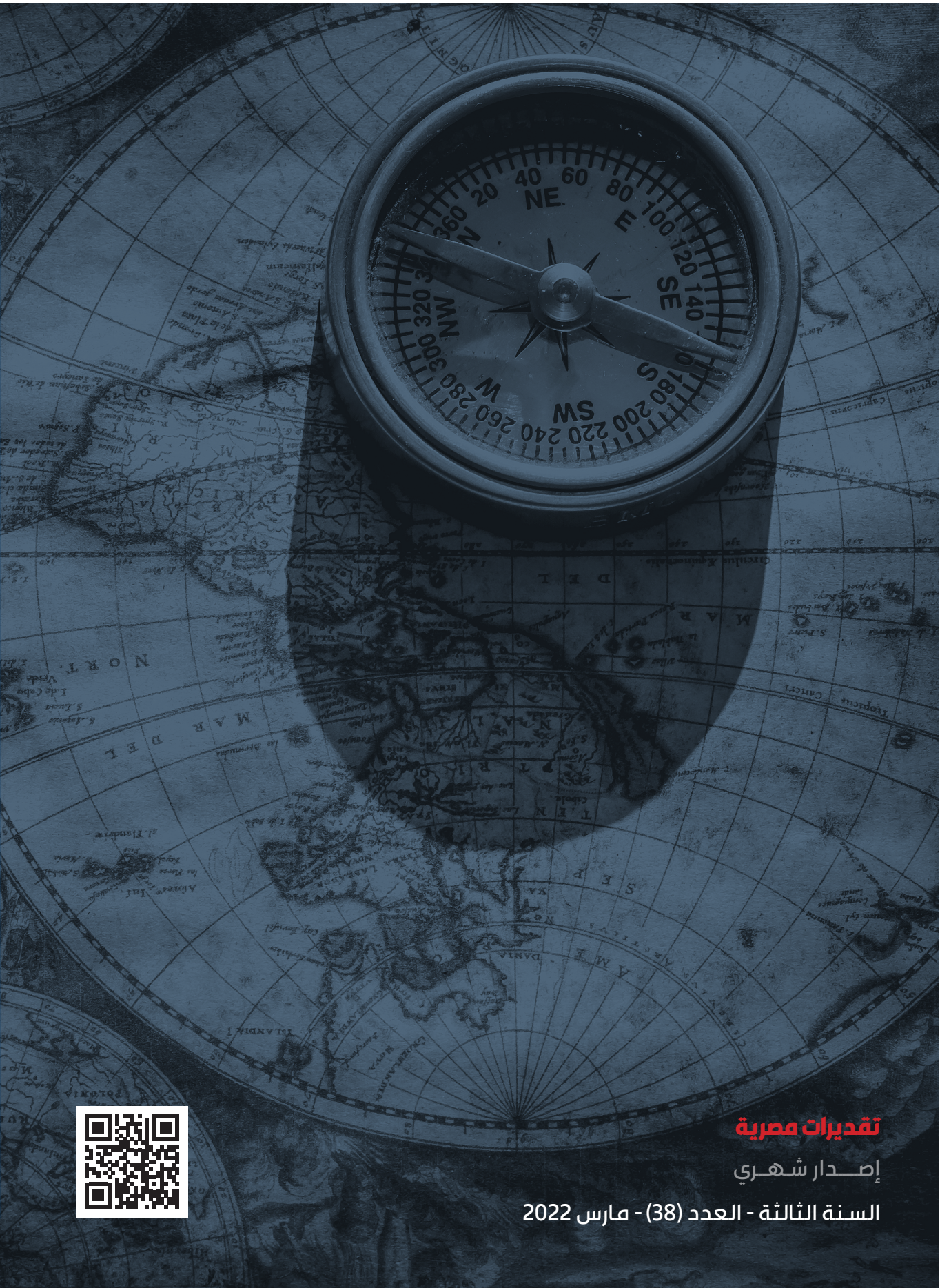
د. رعدة البهي

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

①②③④/ecsstudies



تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الثالثة - العدد (38) - مارس 2022

المحتويات

- 08 الافتتاحية.. الحرب الروسية- الأوكرانية و”مراجعات” النظام الدولي
- 12 رؤية الصين وروسيا للنظام الدولي في ضوء حرب أوكرانيا
- 16 السرديات التاريخية والجغرافية للحرب الروسية في أوكرانيا
- 20 لماذا لم تغير العقوبات الاقتصادية الغربية سياسة روسيا؟
- 24 إدارة حرب أوكرانيا بين شخصيّتي «بوتين» و«زيلينسكي»
- 28 اتجاهات الخطط العسكرية الروسية في حرب أوكرانيا
- 32 سيناريوهات الحرب السiberانية بين روسيا وأوكرانيا
- 36 ما الذي تعنيه عودة تسليح ألمانيا لتوازنات أوروبا؟
- 39 حدود تأثيرات حرب أوكرانيا على الاقتصاد العالمي
- 42 التغطية الإعلامية لحرب أوكرانيا بين التضليل والإغراق
- 45 مقارنة مؤشرات القوة الشاملة بين روسيا وأوكرانيا

الافتتاحية

الحرب الروسية- الأوكرانية و"مراجعات" النظام الدولي

* د. عبد المنعم سعيد

واجه العدد (38) من «تقديرات مصرية» معضلة التعامل مع الأزمة الأوكرانية التي تُعد أهم الأزمات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة. إذ تحولت تلك الأزمة الكبرى إلى حرب بكل ما يعنيه ذلك من نتائج على النظام الدولي القائم على هرمية القوة، ومصادرها النووية، والنظام العالمي الذي كان قائمًا منذ نهاية الحرب الباردة على التفاعلات العالمية في مجالات التجارة والاقتصاد في عمومه، وشبكات التعامل الدولي وشركاته، وما تسببه من الاعتماد المتبادل بين الدول بما فيها الفاعلون المتنافسون في النظام الدولي.

ولما كانت الأزمات الدولية بطبيعتها ذات طبيعة سريعة ومفاجئة، وفيها الكثير من التشابك بين أدوات التأثير العسكرية والاقتصادية والثقافية والدعائية التي تستخدمها الأطراف المختلفة؛ فإن الدراسة فضلاً عن التحليل والتقدير، تقع في مأزق الأعمى الذي يحاول قياس أبعاد مكعب الثلج، بينما يذوب بين أصابعه.

لذا، فإنه بعد التشاور مع مجموعة المشاركين في التقديرات، والأخذ في الاعتبار مواعيد النشر، وجدنا أن الأمر يقتضي استبعاد الأحداث الآنية التكتيكية، والتركيز على القضايا الكبرى والاستراتيجيات العظمى التي ستشكل منظور تصرفات وسلوكيات أطراف الأزمة، انطلاقاً من وثائق عمل هذه الأطراف، وفي المقدمة منها الولايات المتحدة وروسيا والصين.

القضية الأخرى التي استدعت الفحص ما جاء في سرديات كل من روسيا وأوكرانيا للعلاقات التاريخية بينهما، وكذلك الاهتمام بالشخصيات الأساسية في الأزمة، لما في ذلك من تأثير على إدارة الأزمة أولاً والحرب ثانياً، وفي المقدمة منهم طرفا الصراع المباشر، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي.

حقائق تاريخية

كخلفية تاريخية، فإن أصل القضية الأوكرانية بدأ بعضه قبل قرون، وبعضه الآخر في القرن العشرين، وبعضه الثالث كان بعد ثلاثة عقود فقط من انقراض الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ومولد نظام عالمي جديد قام على «العولمة» والقيادة الأمريكية. فالحقيقة التاريخية الأولى هي أن أوكرانيا دولة تقلبت كثيراً خلال الزمن القديم والحديث بين أحضان إمبراطوريات متعددة، لكن أكثرها قرباً ودواماً كان مع روسيا التي تداخلت معها في العهد القيصري، وكذلك في العصر الاشتراكي حينما باتت درة التاج السوفيتي، حتى إن أحد مواطنيها «خروتشوف» منحها الولاية على منطقة القرم. طوال التاريخ لم تكن أوكرانيا دولة مستقلة، إلا في فترات قليلة كان آخرها 1917، وبعدها عادت إلى الحياة مرة أخرى في 1991.

الحقيقة التاريخية الثانية هي الأوضاع الجيوسياسية لأوكرانيا، فهي واقعة في أحضان روسيا عملياً، كما أن جزءاً من سكانها (تختلف النسب المعلنة من 17% إلى 35%) ينتمي إلى روسيا لغوياً وإثنيًا. وبينما صوت جزء منهم لضم منطقة القرم مرة أخرى إلى روسيا، فإن الجزء الآخر المتبقي داخل أوكرانيا عبر كثيراً عن رغبته في الانفصال.

أما الحقيقة التاريخية الثالثة فهي معاصرة، وتتعلق بأنه منذ الاستقلال الأخير تأرجحت أوكرانيا ما بين الاقتراب من روسيا اتقاءً لشرها، والابتعاد عنها والاقتراب من المدار الأوروبي والأطلنطي ردعاً لشرها أيضاً. وما بين هذه الناحية وتلك، تولدت الأزمة الراهنة بعد أن دخلت فيها عناصر جديدة تولدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

تغيرات النظام الدولي

بينما يفسر ما سبق البعد التاريخي لحالة الاحتقان والتحدي السياسي بين روسيا وأوكرانيا، فإن محركات الأزمة تبدأ بعيداً عن علاقاتهما المباشرة، وإن كانت قد أصبحت موضوعاً لها، من خلال تفاعلات النظام الدولي ومراجعاته. ف«المراجعة» أو Revisionism هي جزء أساسي من الفكر السياسي الدولي الذي ينظر في التغيرات المختلفة لتوازنات القوى التي يملكها أن تأخذ نظاماً إلى آخر. القاعدة هنا هي أنه لا يوجد نظام دولي يدوم إلا بالقدر الذي مكنته «القوة» من ظروف تأتي من العصر ومن توازناته وما جاء فيه من تكنولوجيا، وقاده من بشر.

لقد كانت نهاية الثورة الفرنسية والحروب النابليونية التي تلتها، وانتهت بهزيمة نابليون في 1815، وراء تكوين العالم المعاصر، كما نعرفه الآن. وفي أعقاب الهزيمة، قامت أربع من القوى المحافظة (روسيا، والنمسا، وبروسيا، وبريطانيا) بعملية لإدارة التغيير والحفاظ على توازن القوى

في القارة الأوروبية لقرابة 100 عام، حتى نشبت الحرب العالمية الأولى في 1914. وفيما بعد أُضيفت فرنسا إلى القائمة، وشكلت القوى الخمس ما أصبح معروفاً باسم «منظومة أوروبا Concert of Europe»، أو «كونجرس فيينا» لإدارة التغيير ومواجهة إمكانية نشوب ثورة أخرى. ومع مطلع القرن العشرين، لم يعد العالم يدور حول أوروبا، حيث ذهبت القوة وعناصرها إلى العالم الجديد، حيث الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بفعل الوهن الذي حلّ بالإمبراطوريات العثمانية والنمساوية المجرية، والضعف السياسي الفرنسي في جمهوريته الثالثة، ووهج الوحدة الألمانية الذي يبحث لألمانيا عن مكان تحت الشمس، ونشوب الثورة البلشفية في روسيا رافعة أعلام المطرقة والمنجل ومبشرة بعالم لم تعرفه البشرية من قبل.

أصبح العالم هكذا مختلفاً، وعندما يختلف العالم لا بد أن يتغير النظام الدولي، وهو ما حاوله الجميع بعد الحرب العالمية الأولى من خلال إنشاء «عصبة الأمم»، لكي تقود نظاماً جديداً قائماً على تعدد الأقطاب والقانون الدولي، وتسعى لكي لا تتكرر الحرب العالمية مرة أخرى.

من قطبية ثنائية إلى أحادية

لكنّ ما حدث كان انهيار النظام الدولي نتيجة انسحاب الولايات المتحدة بعيداً عن عصبة الأمم، و«الكساد العظيم» الذي حدث مع الثلاثينيات من القرن الماضي، واشتعال شعلة النازية والفاشية لمراجعة وتحدي النظام المنتصر، ومن ثم نشوب الحرب العالمية الثانية. كان من الطبيعي أن يعكس النظام الدولي الجديد حالة المنتصرين في الحرب، فكان التسليم بالمكانة الخاصة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وفي العقود الأربعة التالية للحرب، بدا أن النظام الدولي قابل للاستقرار القائم على «الوفاق» أحياناً بين القطبين الرئيسيين، و«الحرب الباردة»، في معظم الأحيان. وكان لهذا النظام أزماته الحادة أحياناً، لكنه بات أكثر إدراكاً لمخاطر الحرب النووية، فتوصل القطبان إلى اتفاقيات للحد من التسليح، وتوصل العالم كله إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

وبينما كان الاتحاد السوفيتي يعاني الوهن والضعف الذي أدى إلى انهياره، فإن النظام الجديد قام على نظريات جديدة حاولت وضع التغييرات التي ألمت بنظام القطبين والحرب الباردة في إطار تاريخي وصفه «فرانسيس فوكاياما» بأنه «نهاية التاريخ».

عملياً، فإن النظام الدولي بات نظاماً للقطبية الأحادية ممثلة في الولايات المتحدة ومن ورائها حلف الأطلسي، والمعسكر الغربي في عمومها، والتي بات عليها أن تعيد تنظيم العالم وفقاً لرؤاها الخاصة، وهو التنظيم الذي اصطلح على تسميته «العولمة». وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية (1990-2020) كانت سمات القطبية الأحادية والعولمة المحددين الأساسيين للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المراجعة وعالم ثلاثي الأقطاب

لكنّ العامين الأخيرين شهدا تغيرات جوهرية، **أولها** أن المعسكر الغربي في عمومها والولايات المتحدة واجها قدراً كبيراً من الوهن تجسد في تراجع الولايات المتحدة وخروجها من الشرق الأوسط، فضلاً عن تقلبها السياسي الداخلي ما بين مذاهب سياسية متعددة أدت -في النهاية- إلى انقسام وتشردم وعجز عن التوافق المطلوب في مجتمع سياسي ليبرالي وديمقراطي. **ثانيها**، أن مجيء جائحة كورونا وفشل الولايات المتحدة ومعها المعسكر الغربي في مواجهتها، فضلاً عن قيادة العالم في التعامل معها، أخذ الكثير من سمعة القوة والتكنولوجيا الأمريكية.

وثالثها، أن الصين التي أخذت في الاستفادة من العولمة خلال العقود الثلاثة الماضية سعدت مع الأزمة إلى مكانة القوة العظمى في النظام الدولي، ومن ثم بدأت في دعوات مراجعة النظام الدولي، بحيث تقوم فيه شركات جديدة تختلف عن الانفراد الأمريكي.

ورابعها، أن روسيا التي عانت كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية عادت إلى العالم مرة أخرى تحت قيادة فلاديمير بوتين لكي تُراجع نظام ما بعد الحرب الباردة. فعملياً أصبح هناك نظام جديد ثلاثي الأقطاب، سرعان ما دخلت فيه قوة من قوى المراجعة (روسيا) في مواجهة مباشرة مع أوكرانيا الدولة المرشحة للانضمام إلى حلف الأطلسي، بينما وقفت الصين تطالب بالمراجعة دون تدمير النظام القائم.



1

رؤية الصين وروسيا للنظام الدولي في ضوء حرب أوكرانيا

جددت الحرب الروسية في أوكرانيا الحديث حول محاولات تغيير النظام الدولي الراهن من القطبية الأحادية التي تمثلها الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب، ولم يكن ذلك الحديث وليد هذه الحرب فقط، وإنما جاء في أعقاب الأزمة العالمية عام 2008 التي أثرت سلبًا على القوة الأمريكية، إذ لم يعد بمقدورها تحمل كلفة القيادة بشكل منفرد، وبالتالي الحاجة إلى انضمام قوى دولية جديدة بجانبها، كالصين وروسيا. فإلى أي حد تتوافق رؤى القوتين الأخرين حول النظام الدولي البديل؟

* فردوس عبد الباقي - * نوران عوضين

باحثان

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

والحضاري للعالم ووجود نماذج تنموية متعددة أوضح من أي وقت مضى.

• تكاد تتطابق وجهتا نظر بكين وموسكو حول الحاجة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب لتهيمن عليه الولايات المتحدة، ومع هذا فهما يختلفان حول نوع الترتيبات العالمية التي يجب أن تحل محل النظام الدولي الذي يقوده الغرب. فبينما ترى روسيا في الفوضى العالمية فرصة لإبراز مساحات تأثيرها وممارسة قوتها السياسية في إطاره، تحتاج الصين إلى حد أدنى من الاستقرار اللازم لضمان أمان توسعها الاقتصادي.

• استفادت بكين اقتصاديًا بشكل كبير من القيادة العالمية للولايات المتحدة، والعولمة التي يقودها الغرب برغم بعض القيود التي واجهتها، لذا تفضل البروز بمظهر سلمي في إطار ممارسة دورها كفاعل دولي، حيث الرغبة في تحقيق السلام والخير المشترك للجميع عبر تطبيق نهج "التنمية المشتركة". وبرغم كونها قوة اقتصادية عالمية، فإنها تميل إلى اتخاذ مواقف أكثر أمناً وأقل إثارة للجدل في العالم، باستثناء ما يتعلق بأزمات تايوان وإقليمي التبت وشينجيانج وحقوق الإنسان ومطالبها الإقليمية البحرية ببحر الصين الجنوبي.

• يختلف تفكير موسكو عن بكين، حيث ترى أن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة قد أضر بالتنمية الروسية، وقيّد بشدة آفاقها الدولية، وقوّض أمنها القومي، بل إنها تعتبر فكرة "النظام الدولي الليبرالي" بناءً غريبًا يخدم المصالح الذاتية للقوى الغربية، ولهذا تستهدف روسيا من تحركاتها الخارجية تأمين مجالها الحيوي الإقليمي بغرض حماية مصالحها وأمنها القومي، فضلاً عن تحقيق تواجد على مسرح السياسة العالمية والنظام الدولي، كقطب مؤثر على مجريات السياسة الدولية، كما كان الاتحاد السوفيتي سابقاً.

محددات أساسية

• بلغت العلاقات بين روسيا والصين مستوى الشراكة الاستراتيجية في عام 2019، وهي تستهدف في أحد أبعادها "تعزيز تكوين عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلاً وعقلانية بما يعود بالنفع على شعوب العالم، ولتحقيق التعاون المربح للجانبين". ومنذ توطيد العلاقة بين البلدين في عام 1996 حتى اللحظة الراهنة، فإن مسألتي إنهاء الأحادية الأمريكية وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تعدان دافعين لاستمرار الشراكة الروسية-الصينية، برغم اختلافهما حول طبيعة النظام الدولي ودورهما في إطاره.

• يؤكد الكتاب الأبيض الصادر عن مجلس الدولة الصيني في سبتمبر 2019، تحت عنوان "الصين والعالم في العصر الجديد" أن بكين تحوز تأثيراً عالمياً أكثر شمولاً وعمقاً وأمدًا، وأن العالم أصبح يولي اهتماماً أكبر لها. ومع تزايد قوة الصين الشاملة والعالمية، فقد يسود بعض القلق من سعيها إلى الهيمنة؛ إلا أنها تشير في هذا الكتاب إلى أنها تسعى إلى النفع المشترك للمجتمع الدولي. إذ تنظر إلى صعودها العالمي على أنه فرصة وليس تهديداً أو تحدياً، وأن التفاعلات الدولية ينبغي أن تتسم بالحوار لا المواجهة، وبتكوين شراكات لا تحالفات، وأن يصبح المجتمع الدولي مسرحاً للتنمية المشتركة لا ساحة للقتال.

• ذكرت وثيقة السياسة الخارجية الروسية الصادرة في نوفمبر 2016 أن العالم يمر بتغيرات جوهرية، تتعلق بظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، كما أدت العولمة إلى تشكيل مراكز جديدة للسلطة الاقتصادية والسياسية، إذ أصبحت القوة العالمية وإمكانات التنمية لامركزية، وتتحول نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما أدى إلى تآكل الهيمنة الاقتصادية والسياسية العالمية للقوى الغربية التقليدية، وأصبح التنوع الثقافي

تداعيات الحرب الأوكرانية

بالإضافة إلى أن الصين تخشى تكرار سيناريو انفصال الأقاليم الأوكرانية معها إذا ما تجددت مطالبات من التبت والإيجور بمزيد من الحكم الذاتي أو الاستقلال، وهو ما لن تقبله الصين.

• يمكن اعتبار التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا محاولة لفرض موسكو قواعدها على الغرب الذي لم يتعامل مع احتياجاتها الأمنية، خاصةً بعد إعلان الرئيس "بوتين" أن اتفاق مينسك-2 لعام 2015 كأن لم يكن، وبذلك يعيد رسم التوازن العسكري مع الغرب وبناء معادلات أمنية جديدة في أوروبا.

• تدرك روسيا أن ما أجرته أوكرانيا من تحديث لترسانتها العسكرية -خاصةً الصاروخية- يمثل تهديدًا نسبيًا لها رغم عدم انضمام كييف للناتو، لذا كان على موسكو العمل على ضمان أن يكون هناك نظام حكم أوكراني موالي لها وليس للغرب. في الوقت نفسه، هناك إدراك روسي بأن الغرب لن يخاطر بالتدخل كطرف في المواجهة العسكرية مع روسيا في أوكرانيا برغم أنه يدعم كييف عسكريًا، لكن الخطر يكمن في أن يندفع الغرب لمواجهة في أوكرانيا بدفع أمريكي يستهدف منع تنامي أي تحدٍّ لهيمنتها الدولية.

• اتخذت روسيا استعدادات لفرض عقوبات دولية عليها، إذ توجهت لتقليل الاعتماد على الدولار، مراهنةً بذلك على قدرتها على تحقّل العقوبات الغربية لأطول فترة؛ حيث تمتلك روسيا احتياطات من العملات الأجنبية والذهب وصلت إلى مستويات قياسية في يناير من العام الجاري، حيث تزيد قيمتها على 630 مليار دولار، بما يجعلها رابع أعلى دولة من حيث تلك الاحتياطات في العالم. بالإضافة إلى إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الروسي لتقليل الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية، والسعي للحصول على فرص تجارية بعيدة عن الأسواق الغربية.

• دفعت ردود الفعل الغربية بقيادة الولايات المتحدة علي التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، كي تعبر الصين عن رفضها لعقلية الحرب الباردة التي تتبعها واشنطن وموسكو، معتبرة أنها لن تؤدي لأية مكاسب، كما حدث جميع الأطراف على تهدئة التوترات الدائرة وإنهاء تلك الحرب، وبدء الحوار والتفاوض، لكنها مع ذلك تدعم الموقف الروسي في الدفاع عن سيادة وسلامة أراضيها.

• رغم محاولة الصين الحذر واتخاذ مواقف وسطية إزاء حرب أوكرانيا، إلا أن موقفها بدأ واضحًا حين اعتبرت أن المخاوف الأمنية الروسية مشروعة، وأن الولايات المتحدة والغرب هم السبب وراء اندلاع الحرب. فقد امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 مارس 2022 الذي طالب روسيا بالتوقف عن استخدام القوة ضد أوكرانيا بأغلبية 141 صوتًا من أصل 193، كما صوتت ضد عقد اجتماع عام اقترحته الولايات المتحدة بشأن أوكرانيا في مجلس الأمن الدولي.

• يرجع الموقف الصيني الراض لعدم المشاركة في العقوبات الغربية المفروضة على روسيا إلى خشيتها من مواجهة المصير ذاته إذا ما توجهت لضم تايوان. كما أنها لا تعتقد أن العقوبات هي أفضل وسيلة لحل المشكلات، مما يفرض ضرورة إعادة النظر في آليات النزاع. بالإضافة إلى أن الصين اعتادت التعامل مع الدول المصدرة للطاقة -التي تُفرض عليها عقوبات غربية- لشراء النفط والغاز بتكلفة مخفضة، مثلما حدث مع إيران وفنزويلا.

• تخشى الصين من أن إطالة أمد الحرب قد يؤدي إلى الإضرار بمبادرتها للحزام والطريق وأمن الطرق التجارية الصينية لأوروبا، ناهيك عن اضطراب سلاسل التوريد العالمية، مما سيجعلها تترك أثرًا سلبيًا على انتعاش الاقتصاد الصيني.



وأنتهما يسعيان لبناء نظام دولي بديل. بجانب أن عام 2021 شهد تمديدًا للمعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي، بما يشير إلى أن الدولتين عازمتان على تبني وجهات نظر مشتركة، وتجنب القضايا الخلافية في مواجهة ما يقوم به الغرب بقيادة الولايات المتحدة.

خاتمة، قد تؤدي الأزمة الأوكرانية لمزيد من توطيد العلاقات بين روسيا والصين على المستوى الاقتصادي، لكن اختلاف وجهات نظرهما حول النظام الدولي البديل ربما تظهر مستقبلًا، حين تتخذ الصين من الجانب الاقتصادي دافعًا لممارسة ضغوط على روسيا، أو تواجه الصين خيار رفض أو تقبل روسيا بحجم أكبر على غرار الاتحاد السوفيتي السابق، أو تهدد الطموحات العسكرية والسياسية الروسية بالخارج مشاريع التنمية الصينية، ولا سيما مبادرة الحزام والطريق.

• في إطار رغبة الصين وروسيا في تشكيل نظام دولي مختلف، برزت الصين كأبرز وجهة تصدير لموسكو، بما يعني أن العقوبات الغربية ستسهم في تعميق علاقة موسكو التجارية غير المقومة بالدولار مع بكين، بالإضافة إلى أن الغاز والنفط الروسيين سيجدان في الصين سوقًا واسعة لمصادر الطاقة الروسية، حيث أصبحت بكين في المركز الأول بدلاً من هولندا التي حازت هذا المركز قبل عقد، ومن المتوقع أن تصبح حصة الغاز الطبيعي في الاستهلاك الصيني للطاقة 14% بحلول عام 2030.

من المتوقع أن تستمر العلاقات القوية بين الصين وروسيا في المستقبل القريب والمتوسط، خاصةً بعد قراءة البيان المشترك الصادر في أوائل فبراير 2022 الذي يؤكد على أن العلاقات الدولية تدخل عهدًا جديدًا، وأنه على حد تعبير الرئيس الصيني "شي" لا يوجد "محظور" في علاقة الدولتين،



السرديات التاريخية والجغرافية للحرب الروسية في أوكرانيا

تنطوي الحرب الروسية في أوكرانيا على أسباب معقدة وممتدة، فهي لا تقتصر فقط على مجرد مساعٍ لموسكو بهدف تحقيق احتياجاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية في المحيط الجغرافي الحيوي عبر منع تمدد حلف الناتو من التوسع شرقًا، وإنما تمتد أيضًا إلى الجذور التاريخية والجغرافية، والتي تفصح عن معضلة عدم أمان روسي، وفقدان الثقة سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

* الشيماء عرفات

باحث بوحدة الدراسات الأوروبية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

معضلة الجغرافيا

الكلية، وبالتالي تركزت الأنشطة الحيوية لروسيا بالقرب من المناطق التي تعتبرها التهديد الأساسي لها.

• بدأت التغييرات المستمرة لحدود الدولة الروسية مدفوعة بما أشار إليه "جورج كينان" في رسالته المشهورة باسم "البرقية المطولة" عام 1946 "بأن روسيا لطالما كان لديها شعور تقليدي وغريزي بعدم الأمان". لهذا، فإن الهاجس الروسي الدائم التي دفعها للتوسع، جعل مخاوفها تتعاظم عندما انضمت الدول السوفيتية السابقة واحدة تلك الأخرى لحلف ناتو.

• مع ذلك، فإن احتمالية انضمام أوكرانيا لحلف الناتو لم تكن الدافع الأساسي وراء التدخل العسكري الروسي الأخير، حيث يرجع ذلك لتاريخ معقد ومتشابك يتراوح بين الرغبة في الاندماج في النظام الدولي، والانقلاب على شكله الحالي.

• عززت الحرب الروسية في أوكرانيا التفسير الجيوسياسي للصراعات بين الدول، فلطالما ارتبطت الجغرافيا بالتاريخ بالنسبة لروسيا، ذلك أنّ خريطة هذا البلد قد تغيرت على مدار التاريخ عدة مرات من دولة روس كريف بين أعوام (1237-862)، ثم وقوعها تحت الغزو المغولي (1237-1340)، إلى تشكيل إمارة روسيا الكبرى (1547-1340)، وحتى قيام روسيا القيصرية (1721-1547)، ثم تأسيس الإمبراطورية الروسية (1917-1721)، التي انتهت عند تأسيس الاتحاد السوفيتي (1991-1922)، وعند انهياره تأسست روسيا الاتحادية بشكلها الحالي.

• انعكست الجغرافيا الخاصة بروسيا على التوزيع الديموغرافي للبلاد، فوفقاً لإحصاءات عام 2019، يتكثّر 75% من السكان الروس على الحدود الغربية بين روسيا وأوروبا، في حين أن تلك المساحة تمثل 25% فقط من مساحة البلاد

خرائط توضح تغير الحدود الروسية على مدار القرن الأخير



المصدر: فيرونیکا حليم فرنسيس، "جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية"، ص 8.

للعلاقات بين روسيا والغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي، وهما:



تشابك التاريخ

- تقع أوكرانيا في قلب الجوار الغربي المحوري بالنسبة للأمن القومي الروسي، إذ تربط بين البلدين علاقات تاريخية قوية. ففي القرن الـ17، تعهدت روسيا بحماية أوكرانيا ضد هجمات البولنديين، بموجب معاهدة "برياسلاف" التي تم توقيعها بين الزعيم الأوكراني "خميلنيتسكي" مع قيصر روسيا عام 1654، وبذلك أصبح أغلب أوكرانيا تحت السيادة الروسية عدا أقصى الغرب الذي كان تحت السيادة النمساوية.

- استحوذت أوكرانيا على المنفذ الرئيسي لروسيا على البحر الأسود طواعية من القيادة الروسية، حيث يرجع التواجد الروسي في البحر الأسود إلى معاهدة "كيتشوك كايئارجي" الموقعة بين الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية في عام 1774، والتي مهدت الوصول الروسي للبحر الأسود، ولهذا ضمت شبه جزيرة القرم عام 1783. وفي عام 1954، أهدى الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي "نيكيتا خروتشوف" الأوكراني الأصل، شبه الجزيرة وقاعدتها لأوكرانيا السوفيتية، احتفالاً بمرور ثلاثة قرون على اندماج أوكرانيا مع روسيا القيصرية.

- أما من الناحية العرقية، ينتمي الجزء الشرقي والجنوبي من أوكرانيا إلى روسيا، ويشكّل الروس ما يقرب من 17% من سكان أوكرانيا، وهو ما انعكس على طبيعة الهوية الروسية. فوفقاً لـ"إيغور زيفليف" المدير السابق لمكتب مؤسسة ماك آرثر في روسيا، فإن الهوية الروسية ترتبط بالروس الصغار (الأوكرانيين) والروس البيض (البيلاوروسيين).

ترتيبات ما بعد الحرب الباردة

- بجانب البعدين الجغرافي والتاريخي بدت ترتيبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة مفسرة لمعضلة روسيا في التعامل مع محيطها الإقليمي، هنا يظهر مساران أساسيان في هذه المرحلة

• **مسار التباعد:** وفقاً لمصادر مختلفة، فقد حُلص اجتماع بين موسكو وواشنطن وبرلين حول مستقبل ألمانيا وحلف الناتو في 1990، على وعد لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر بوقوف الحلف عند الحدود الألمانية الغربية، مقابل تسهيل توحيد ألمانيا، وهو ما أكدده آنذاك الرئيسان "جورباتشوف" و"يلتسين"، بالرغم من رغبتهما في التوجه والتقارب مع الغرب.

• إلا أن مسار التباعد الروسي عن الفلك الغربي بدأ مع تراكم عدة أسباب، منها: تبني حلف الناتو لسياسة التوسع شرقاً، والمعاملة المتحفظة لها من قبل الاتحاد الأوروبي، علاوة على نظرة روسيا للسياسة الأمريكية في أوائل الألفية باعتبارها تهديداً لأمنها ومصالحها من خلال دعمها للثورات الملونة في جورجيا عام 2003 وأوكرانيا 2004. وقد تجلّى هذا التباعد في خطاب بوتين عام 2007 أمام مؤتمر ميونيخ للسياسة الأمنية؛ إذ انتقد بشدة النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، معتبراً إياه أحادي القطب، ولا علاقة له بالديمقراطية.

• لهذا، وجّهت السياسة الروسية جهودها إلى آسيا الوسطى، إذ سعت روسيا إلى بناء اتحاد أوراسي جديد لموازنة الاتحاد الأوروبي في الغرب، كما سعت لتعزيز علاقاتها مع جوارها الإقليمي، خاصة مع جورجيا وأوكرانيا، وهو ما يفسر رد الفعل الروسي العنيف ضد جورجيا عام 2008، بعد أن تم وعدّها هي وأوكرانيا في قمة "بوخارست" بالانضمام للناتو.

ختاماً، إن عوامل الجغرافيا السياسية الروسية والتاريخ المتشابك مع أوكرانيا، بخلاف رؤية روسيا لترتيبات ما بعد الحرب الباردة؛ قد تُعطي نظرة أوسع على دوافع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، فالحرب تظل هي نقطة تعبر عن تراكمات سابقة ممتدة، وترسم لمتغيرات لاحقة بالنسبة لكل من روسيا وأوكرانيا.

• **مسار التقارب:** من المنظور الروسي، انتهت الحرب الباردة في عام 1989 وليس عام 1991، وذلك من خلال التعاون والقرار المتعمد للقوتين العظميين، وليس من خلال هزيمة إحداهما. فوفقاً للقيادة والنخب الروسية، كانت روسيا في عام 1991 هي نفسها روسيا الإمبراطورية، لكن بدون الشيوعية. إذ كان يُنظر إلى خسارة الجمهوريات السوفيتية السابقة في ذلك الوقت على أنها إسقاط ثقل كان يستنزف الموارد الروسية لعقود. لهذا، لم تكن نهاية الحرب الباردة بالنسبة للنخبة الروسية قراراً إلزامياً، بل كانت بمثابة نوايا حسنة، وبالتالي اعتقدوا أن روسيا تستحق المعاملة والثناء المناسبين.

• لهذا، سعت روسيا في أوائل التسعينيات إلى التعاون الوثيق مع الغرب، إلا أنه بحلول عام 1993 كان يُنظر إلى السياسات الموالية للغرب اقتصادياً في الداخل باعتبارها "فاشلة"، لكن لم يتم الانقلاب كلياً على هذا التقارب، فلم يتخل حينها الرئيس السابق "يلتسين" عن رغبته في الشراكة الوثيقة مع الغرب، حتى مع تسليمه السلطة لرئيس الوزراء -آنذاك- "فلاديمير بوتين" عام 1999. في ذلك الوقت، وقّعت روسيا على اتفاق تأسيسي بشأن العلاقات بين الناتو وروسيا في عام 1997، كما شاركت في تأسيس "مجلس الناتو - روسيا" عام 2002، ووقّعت أيضاً على اتفاق شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي عام 1994، وبدأت في التفاوض على شراكة أكثر شمولاً عام 2008.

• وبرغم أن خطاب "بوتين" كان حاداً تجاه الغرب في بداية حكمه، حيث اعتبر أن العلاقات معهم لم تصبّ بالضرورة في صالح روسيا؛ إلا أنه أثناء ولايته الأولى سعى للاستمرار في توثيق علاقاته مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، بل إنه كان متفائلاً في عام 2000 بشأن احتمال انضمام روسيا إلى الناتو إذا تم الاعتراف بمصالحها.



3

لماذا لم تغير العقوبات الاقتصادية الغربية سياسة روسيا؟

لجأت الولايات المتحدة وأوروبا إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا بعد التدخل العسكري للأخيرة في أوكرانيا. ومع ذلك لم يتغير السلوك الروسي، وبدا متمسكاً بتحقيق أهدافه الجيوسياسية والجيواقتصادية في الحرب، وهو ما يُثير جدلاً حول مدى فعالية العقوبات ذاتها في تغيير سلوك الدول المستهدفة بها، خاصة في حالة روسيا، خصوصاً أنها تعرضت لعقوبات أشد وأكثر وطأة من العقوبات التي لحقت بسوريا وكوريا الشمالية وإيران.

* بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أشكال العقوبات

• تتعدد أشكال العقوبات الاقتصادية ما بين فرض حظر كامل على العلاقات التجارية، أو منع التبادل التجاري لتداول بعض السلع، أو حظر شراء الأسلحة والامتناع عن نقل البيانات الفنية المتعلقة بالأنشطة العسكرية، أو فرض قيود على قطاعات بعينها، مثل الطاقة والبتروكيماويات، والبنوك، والتكنولوجيا والاتصالات، أو حظر الطيران، أو الاتجاه لتجميد الأصول المالية، أو خفض المساعدات الخارجية، وقد تهدف تلك العقوبات إلى تحقيق أحد الأهداف الآتية:

• وضع حدود لبعض الدول أمام مساعيها لتحقيق خطة أو هدف غير مرغوب فيه بالنسبة للدولة التي تفرض العقوبات، مثل العزلة الدولية التي حاولت الولايات المتحدة أن تفرضها ضد إيران أو كوريا الشمالية لإيقاف تطوير برامجها النووية، أو إيقاف خط "نورد ستريم 2" لعقاب روسيا على التدخل العسكري في أوكرانيا، أو تلك المفروضة ضد الصين بسبب انتهاك حقوق الإنسان في مقاطعة "شينجيانغ".

• تحقيق أهداف اقتصادية وتجارية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، سعي الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" للضغط على الصين، من أجل إجراء تغييرات شاملة في سياساتها بشأن حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا إلى الشركات الصينية، والمنح الصناعية والوصول إلى السوق.

• الرد على العقوبات المفروضة، حيث تلجأ بعض الدول إلى آلية العقوبات كرد فعل على العقوبات المتخذة ضدها. ومن ذلك الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وبين الصين وأستراليا، الذي تمثل في فرض تعريفات جمركية متبادلة من الطرفين.

جدوى العقوبات

• خلصت غالبية الدراسات التي تهدف لقياس فعالية العقوبات الاقتصادية إلى أنها قد تنجح في تحقيق تأثيرها الاقتصادي دون نجاحها في تغيير السلوك المُستهدف؛ إذ أظهرت النتائج الواقعية أنه نادرًا ما تلعب العقوبات الاقتصادية دورًا حاسمًا في تحقيق أهدافها.

• يظهر تراجع فاعلية العقوبات في عدم قدرتها على منع إيران أو كوريا الشمالية من تطوير القدرات النووية، كما أنها لم تردع الصين عن ممارساتها غير الإنسانية تجاه مسلمي "الإيجور"، ولم تُطخ بالرئيس الفنزويلي "نيكولاس مادورو"، كما لم تُجذب روسيا عن خطتها لضم شبه جزيرة القرم أو اجتياح أوكرانيا.

• يُمكن إرجاع عدم فاعلية العقوبات إلى قدرة الدول المستهدفة بها على إيجاد طريقة للالتفاف والتحايل عليها عن طريق استخدام شبكات من الشركات الوهمية والوسطاء في الخارج، واستخدام أسماء جهات أخرى لفتح حسابات مصرفية مزيفة من أجل الوصول إلى الأسواق الدولية.

• قد تتراجع فعالية العقوبات أيضًا بسبب تراجع القدرة التأثيرية للقطاعات والكيانات المتضررة من تلك العقوبات؛ إذ إنها لا تملك في كثير من الأحيان القدرة على التأثير على السياسات التي فرضت العقوبات من أجل مواجهتها، كما أن المواطنين المتأثرين بالعقوبات لديهم وسائل ضئيلة أو معدومة للتأثير على حكومتهم. كما أن الدول المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية دائمًا ما تتجه إلى البحث عن بدائل تجارية أخرى وتحويل تركيزها نحو أسواق جديدة، وهو ما يقلل من تأثير العقوبات التجارية التي قد تتمثل في فرض تعريفات جمركية.



• استبعاد مصارف روسية من نظام "سويفت":
اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا على إزالة البنوك الروسية الرئيسية من نظام "سويفت" العالمي.

• تجميد أصول الرئيس الروسي ووزير خارجيته:
أعلن مسئول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيف بوريل" أنه سيتم وضع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ووزير خارجيته "سيرغي لافروف" على قائمة العقوبات الأوروبية مع تجميد أصولهما وممتلكاتهما في دول الاتحاد الأوروبي.

• لا تضر العقوبات الاقتصادية باقتصادات الدول المستهدفة فقط، بل قد تصل الأضرار في بعض الأحيان إلى الدول التي تفرضها، حيث تسهم القيود التجارية والمالية والاستثمارية في تعطيل الفرص المُربحة للشركات في الدول الفارضة للعقوبات. في هذا الشأن، أظهرت دراسة صادرة عن مجلس الأعمال الأمريكي الصيني (USCBC) في يناير 2021، إلى أن السياسات التجارية للرئيس السابق "دونالد ترامب" كلفت الولايات المتحدة نحو 245 ألف وظيفة.

روسيا نموذجا

• شنت القوات الروسية هجوماً عسكرياً على أوكرانيا في 24 فبراير 2022 عقب تصاعد التوترات بين الجانبين على خلفية حشد الأولى آلاف العسكريين على مقربة من الحدود الأوكرانية لمواجهة توسع حلف "الناتو" قرب حدودها. وللرد على ذلك، فرضت الولايات المتحدة والدول الأوروبية عدة عقوبات على موسكو، هي:

• إغلاق المجال الجوي أمام روسيا: قررت الولايات المتحدة حظر الطائرات الروسية من المجال الجوي الأمريكي، لتنضم إلى عدد متزايد من الدول الأوروبية التي أغلقت مجالها الجوي أمام روسيا، لترد الأخيرة باتخاذ قرار بإغلاق مجالها الجوي أمام 36 دولة.

• إيقاف خط "نورد ستريم 2": أوقفت الحكومة الألمانية إجراءات اعتماد خط أنابيب الغاز الروسي- الألماني "نورد ستريم 2"، وكان قد تم الانتهاء من بناء مشروع خط الأنابيب، لكنه كان ينتظر المصادقة التنظيمية من السلطات الألمانية قبل بدء توريد الغاز من روسيا إلى ألمانيا.

المسارات التقليدية في الوصول إلى عدد من الوجهات التي تتقاطع مع المجالات الجوية لأوروبا وأمريكا الشمالية. ومن ناحية أخرى، ستؤدي قرارات الإغلاق الجوي الروسي إلى حرمان كافة شركات الطيران الأوروبية من اتخاذ المسارات الجوية المعروفة والرابطة مع دول شرق آسيا، مما سيضطرها إلى اتخاذ مسارات بديلة أكثر طولاً وتكلفة.

- أما عن قرار استبعاد روسيا جزئياً من نظام "سويفت"، فحتى الآن لم تتمكن القوى الغربية من عزل النظام الروسي بشكل كامل من "سويفت" بسبب العواقب الوخيمة التي قد تترتب على مثل هذا القرار، كعجز الدول الأوروبية عن سداد قيمة الواردات الروسية من الطاقة، وهو ما سيُنتج عنه شلل في النظام الطاقوي الأوروبي نظراً لأنه يعتمد على موسكو بنسبة 40% في تأمين واردات الغاز الطبيعي.

- لن يضرّ قرار تعليق خط "نورد ستريم 2" بشركة "غازبروم" -التي تديره حصراً- فحسب، بل سيصل الضرر إلى الشركات الطاقية الأوروبية القمولة له، وعلى رأسها شركة "شل" الهولندية/البريطانية، إضافة إلى "إنجي" الفرنسية و"أو.إم. في غروب" النمساوية، جنباً إلى جنب مع "يونيبير" و"وينترشال ديا" الألمانيّتين، مما يعني أن عدم تشغيل الخط قد ينعكس سلباً على الشركات الأوروبية.

ختاماً، يتبين أن العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد روسيا لن تردعها عن أهدافها التي تطمح لتحقيقها عبر التدخل العسكري في أوكرانيا. وحتى وإن كانت تلك العقوبات ستضر باقتصاد روسيا بصورة نسبية، فيمكن لها الالتفاف على العقوبات أو فرض عقوبات مضادة تضر الاقتصاد الأوروبي.



- لتقييم مدى فعالية تلك العقوبات على الاقتصاد الروسي، يتضح أن قرار تجميد أصول "بوتين" يُعد شكلياً، حيث إنه لا يمتلك أي أصول في الاتحاد الأوروبي وفقاً للقانون الروسي الصادر عام 2013، والذي يحظر على مسؤولي الدولة فتح أو الاحتفاظ بممتلكات شخصية خارج روسيا.

- فيما يتعلق بعقوبة "إغلاق المجال الجوي"، فإنها ستؤثر سلباً على قطاع الطيران الروسي والأوروبي في آن واحد، حيث إن عمليات الإغلاق ستجبر الطائرات الروسية على تجنب استخدام



4

إدارة حرب أوكرانيا بين شخصيتي ”بوتين“ و”زيلينسكي“

يلعب العامل الشخصي دورًا رئيسيًا في إدارة تفاعلات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، فبينما بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بخبراته وتمسكه بمنطق القوة، مصرًا على تحقيق أهدافه الأمنية والسياسية برغم العقوبات الغربية، فإن نظيره الأوكراني فلوديمير زيلينسكي عوض نقص خبرته بالتمسك بالمقاومة، وسعى لحشد المجتمع الدولي لمواجهة روسيا. فإلى أي حدّ أثرت الأبعاد والدوافع الشخصية على إدارة الرئيسين للصراع بين البلدين؟

* أحمد السيد - * آية عبد العزيز

باحثان

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”بوتين“ وعقدة المكانة

• تتسم شخصية الرئيس ”بوتين“ بالغموض بحكم عمله بجهاز الاستخبارات الروسي، كما يغلب عليها طابع ”العناد“؛ حيث يرفض الاستسلام أو الهزيمة، فهو يرى أن من أهم الأسباب لسقوط الاتحاد السوفيتي هو ضعف الإدارة الحاكمة وتراجعها، الأمر الذي استغلته الولايات المتحدة من أجل فرض هيمنتها على النظام الدولي، علاوة على توسع الناتو شرقاً، مقابل تقليص النفوذ الروسي، وكل هذه الأحداث ما زالت تطفئ على توجهات وقرارات الرئيس ”بوتين“، لذا فهو يسعى لاستعادة مكانة روسيا الدولية.

• لدى ”بوتين“ تقدير خاص للقوة واستخدامها حتى بالمعنى الجسدي، كالطريقة التي يحاول تقديم نفسه بها كفارس، ولاعب جودو، ومروض للنمور؛ وهذا يعكس نموذج تصويره لبلاده في مواجهة الغرب والولايات المتحدة، وأيضاً القوة العسكرية، ونوعية كبيرة تمتلك أسلحة متطورة وتستطيع الدفاع عن نفسها وعن محيطها الإقليمي متى أرادت، وربما ذلك ما يُفسر الهيمنة التي تمارسها روسيا على دول الاتحاد السوفيتي السابق.

• يُعزز نظرة بوتين للقوة تحكمه دون محاسبة في عملية صنع واتخاذ القرار في بلاده، وهو ما يجعل شخصيته مؤثرة بشكل كبير على مجريات الأحداث، وفي الوقت نفسه يعتمد على الخطاب الشعبي، واللعب على وتر المشاعر القومية للروس من خلال استحضار تاريخهم العريق، كما يظهر ذلك في تبريره التدخل الروسي في أوكرانيا، حيث وصف النخب الأوكرانية بالفساد، ونهب ثروات البلاد، وب”النازيين الجدد“.

• ينظر بوتين لروسيا على أنها أمة عظيمة وقوة عالمية تستحق مكانة دولية، وأي رجوع عن ذلك

هو حرمان لها من حقها، وأن استرداد هذه المكانة هو أمر مشروع يستحق بذل التضحيات. ويستلهم بوتين نموذج روسيا القيصرية، فهي الإمبراطورية الكبيرة مترامية الأطراف، كما أنه عادةً ما يوجّه انتقادات لاذعة للثورة البلشفية لكونها أنهت حكم القيصرية الروس.

• لا يمثل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا نظرة بوتين لاحتياجات بلاده الأمنية في محيطها الحيوي فحسب، وإنما يعبر عن تحديه للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو الذين يفهم الرئيس الروسي ب”الغرور“. وكان ”بوتين“ قد صرح بأن عالمًا به قوة عظمى مهيمنة واحدة ”غير مقبول“، وهو يحذر باستمرار من أن هذا الخلل -المتمثل في توسع الناتو- يهدد وجود روسيا، وهو ما يعتبره مسألة حياة أو موت.

”زيلينسكي“ ونقص الخبرة

• لا يملك زيلينسكي خلفية أو خبرات سياسية مقارنة ببوتين، لكنه سعى لتقديم نموذج مغاير يركز على الطموح والرغبة في تعزيز مكانة بلاده، وعدم خضوعها لروسيا مرة ثانية. إذ يُعد أصغر رئيس يتولى السلطة في البلاد عن عمر يناهز (41) عامًا، فهو مُمثل سابق برز بعد عرض مسلسل له يُعرف ب”خادم الشعب“ في عام 2015، أي بعد عام من ضم روسيا شبه جزيرة القرم، وأدى في المسلسل دور مدرس تاريخ يحارب الفساد، ثم أصبح رئيسًا للبلاد في نهاية العمل. ومع شهرته الفنية، خاض زيلينسكي الانتخابات الرئاسية في عام 2019، وفاز بها، مستفيدًا من الاستقطاب الاجتماعي حينها، بخلاف اعتماده على وسائل التواصل الاجتماعي كآليات للتواصل مع الأوكرانيين.

• يؤمن ”زيلينسكي“ بالثقافة الغربية وأن تكون أوكرانيا دولة ديمقراطية، كما سعى لتكون بلاده جزءًا من الناتو والاتحاد الأوروبي. وشكل ذلك كله قراراته وتوجهاته الخارجية وتحليله لهجريات



• لعب نقص الخبرة دوراً في سوء الإدراك السياسي لدى "زيلينسكي" الذي قلل من التحذيرات الأمريكية من إمكانية قيام روسيا بشن هجوم وشيك، ثم بعد ذلك ظن أن الغرب سيدافع عنه، لكن الأمر اقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية والعسكرية بجانب الإدانات والعقوبات الاقتصادية، لتجنب نشوب حرب كبرى في أوروبا مع موسكو. فضلاً عن أن قرارات زيلينسكي بفتح البلاد أمام المتطوعين الأجانب للدفاع عنها قد تكون لها تداعيات وخيمة على أمن وسيادة أوكرانيا، ومن المُحتمل أن تعاني كييف من تكرار السيناريو الأفغاني أو السوري على أراضيها.

الأحداث لتحديد أولوياته مهما كانت الأوضاع، الأمر الذي جعله يقع في مأزق الحرب مع روسيا بدون ضمانات غربية مُلزمة تضمن لكييف أن تكون جزءاً من هذه المنظمات الدولية.

• برغم أن الرئيس الأوكراني ينتقد القوى الغربية لعدم فرضها المزيد من العقوبات لردع روسيا، أو قيامها بفرض منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا، فهو لا يزال يعول على الدعم الغربي الكبير له للتصدي لموسكو. وفي المقابل، لا يثق "زيلينسكي" في روسيا، وهو ما يجعله في حالة ارتباك سياسي، وغير قادر على خلق فرص للتسوية مع بوتين.

انفجرت في نهاية الحرب الباردة، حيث وجدت الدول التابعة للاتحاد السوفيتي السابق "نفسها في الخارج بين عشية وضحاها من وطنهم التاريخي"، كما يرى بوتين أن ما حدث مع أوكرانيا "خطأ تاريخي" لا بد من إصلاحه، ولا يجب أن تصمت موسكو على أي محاولات لتهديد أمنها.

• مع رهان زيلينسكي على الثقافة والانتماء للغرب، فهو لم يستوعب معضلة سوء تقديره للدعم الغربي الذي جعله في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، وأن الغرب بالفعل كان يوظفه لخدمة أهدافه ومصالحه، لكون بلاده الدولة الفاصلة بين روسيا والدول الأوروبية، ولها طبيعة جيوبوليتيكية تجعل السيناريو الأكثر أمناً لها أن تقف على الحياد من وجهة نظر البعض.

• من المتوقع أن يستمر الرئيس الأوكراني في نهجه لأنه مؤمن بأن تكون أوكرانيا أوروبية وديمقراطية، ولديها القدرة على تحديد مصيرها ومستقبلها، مما سيحمله دائماً على خلاف مع روسيا، وقد يكلفه الأمر تنحيه عن السلطة أو استهدافه، ويحل محله رئيس موالٍ لروسيا ويعد أوكرانيا عن القوى الغربية.

خاتمة، فإن طبيعة شخصيتي بوتين وزيلينسكي أثرتا -إلى حد كبير- في مجريات الصراع وتطوره إلى حرب بين روسيا وأوكرانيا، ومن المتوقع أن تكون سماتهما الشخصية حاکمة لكيفية انتهاء هذه الحرب، فبينما يتمسك بوتين بأهدافه ويواصل تحقيقها عسكرياً بغض النظر عن كلفتها، فإن زيلينسكي يواجه مخاطر محتملة بإمكانية استهدافه أو تنحيه وسط دعم غربي متردد لا يزال يخشى من نشوب حرب أوسع في أوروبا.

• برغم نقص الخبرة مقارنة ببوتين، فقد عوض زيلينسكي ذلك بطرح نفسه على أنه "يقونة للمقاومة" ضد التدخل العسكري الروسي، من خلال تبنيه خطاباً سياسياً موجهاً للداخل الأوكراني والروسي والخارج يحمل في طياته أبعاداً عاطفية ويعبر عن التحدي والصمود أمام موسكو بهدف استمرار الحشد والتعبئة، كما يحافظ على الظهور من مكتبه في كييف، ويرتدي ملابس عادية، لكي يحمل رسالة مفادها أنه لن يهرب أو يستسلم تحت أي ضغط، وأنه مستمر في موقعه. علاوة على إشادته بشجاعة الجيش الأوكراني، في ظل استمرار حرب المعلومات المضللة، للحفاظ على معنوياته، وقد يكون "زيلينسكي" قد اكتسب هذه المهارة وقدرته على كسب تعاطف العالم معه لكونه ممثلاً سابقاً يجيد فن التواصل مع الجماهير.

دلالات أساسية

تظهر مجموعة من الدلالات الأساسية من طبيعة شخصيتي بوتين وزيلينسكي من حيث الخبرة والأهداف وطريقة إدارة الأزمات، من أبرزها ما يلي:

• في ظل عداوة بوتين للغرب وسعيه لاستعادة مكانة دولته، فمن المتوقع أن يتمسك باستمرار التدخل العسكري في أوكرانيا، حيث أكد على أن العمليات العسكرية ستتمضي قُدماً كما حُطّ لها مسبقاً، حيث يعتبرها إعادة توحيد للبلدين، وفقاً لسرديات تاريخية، كما أنها -من وجهة نظره- ليست انتهاكاً للقانون الدولي، لكنها إعادة للممتلكات المشروعة التي تم انتزاعها عند انتهاء الحرب الباردة.

• ينظر بوتين إلى أن روسيا وأوكرانيا شعب واحد يشتركان في عقيدة وثقافة ولغة مُشتركة، وأن "أوكرانيا الحديثة" ليست أكثر من ابتكار سوفيتي، كما يأسف على منح الاتحاد السوفيتي السابق الجمهوريات السابقة الحق في الانفصال، ويرى أن ذلك كان بمثابة "القنبلة الموقوتة" التي



5

اتجاهات الخطط العسكرية الروسية في حرب أوكرانيا

لم تكن الحرب الروسية في أوكرانيا "خاطفة"، ووفقًا للقراءة الأولية لمقاربة الأهداف الاستراتيجية، والأداء العسكري الروسي في العمق الأوكراني؛ بل إن الاستنتاج الحالي أن هذه الحرب ستبقى ممتدة، حتى إخضاع أوكرانيا عسكريًا وسياسيًا، ولن تكون عملية الإخضاع هي خط النهاية لهذه الأزمة التي اتسعت حدودها عالميًا. فكيف يمكن قراءة اتجاهات الخطط العسكرية الروسية في أوكرانيا؟

* أحمد عليبة

رئيس وحدة التسليح

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خط الوسط بالتوازي مع نهر "دينبرو"، وأحياناً اختراق الجبهة الغربية في "لوتسك" شمالاً، حتى أوديسا جنوباً، والقواعد البحرية من ماريبول شرقاً إلى أوديسا غرباً.

- حققت روسيا قدرًا كبيرًا من عملية السيطرة العسكرية، حيث لم تواجه تحديًا كبيرًا في هذه المرحلة، لا سيما وأن التأهيل والتسليح الغربي للجيش الأوكراني بعد 2014 تضمن الاستعداد لخوض حرب مدن دون المواجهة العسكرية التقليدية، على اعتبار أن النمط غير التقليدي في المواجهة سيشكل حالة عدم استقرار للجيش الروسي في حال اجتياحه أوكرانيا.

- **الحصار المتدرج للمدن:** وهو تكتيك عسكري روسي لعزل المدن عن بعضها بعضًا، ثم السيطرة المساحية المتدرجة بهجمات تدميرية للبنية العسكرية في العمق، وبالتالي يضمن تدمير تقويض قدرة مجموعات المقاومة الأوكرانية على المواجهة معها، وقطع طرق الإمدادات العسكرية واللوجستية التي يمكن أن تصلها مستقبلًا.

- سيرفع هذا التكتيك من تكلفة المعارك، حيث إن التحركات المكثفة للأرتال العسكرية الروسية من المركبات والمدفعية يجعلها أهدافًا متاحة للمقاومة الأوكرانية، مما قد يفسر سياسة استكمال الجيش الروسي لإحكام الحصار على المدن، وعدم مبالاة روسيا بكلفة هذا الأمر. ففي الأخير، لم يعد هناك تراجع عن استكمال المعركة، وهي نقطة أخرى تلعب عليها القوى الغربية، حيث تُبعد وصول روسيا إلى نقطة الانتصار السريع بتكلفة أقل، وهو ما يستدعي -من جانب آخر- الإشارة إلى الدعوات الأوكرانية للمقاتلين الأجانب. وربما سيختلف وضع الحصار العسكري بالنسبة للعاصمة "كييف"، بما تمثله من رمزية سياسية من جهة، ونقطة فاصلة ما بين الحرب والخطة السياسية الروسية لإدارة الأوضاع ما بعد السيطرة عليها، من جهة أخرى.

تمدد عسكري تدريجي

- بددت المرحلة الأولى من الحرب الروسية في أوكرانيا، والتي استغرقت أسبوعين منذ بدايتها في 24 فبراير 2022، الغموض الاستراتيجي حول طبيعة هذه الحرب وأهدافها، وفقًا لما يروج له القادة العسكريون في أوروبا والولايات المتحدة. إذ تجاوزت روسيا واقعيًا خطة تمديد نفوذها العسكري من حدود إقليم دونباس في أعقاب الاعتراف بـ "لوغانسك" و "دونيتسك" كجمهوريتين مستقلتين عن أوكرانيا إلى تحريك خطوطها الأمامية عبر أوكرانيا بالتدريج من الشرق إلى الغرب وصولاً إلى خط التماس مع حدود الناتو (جناح أوروبا الشرقي).

- مع هذا التمدد التدريجي، من المرجح أن تستمر العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا حتى بلوغ حدود غرب أوكرانيا (بولندا، سلوفاكيا، هنغاريا، رومانيا، مولدوفا). وتكتيك مضاد، فإن حلف "الناتو" قد يسرع من نهج "تعزير خطوط الجبهة الأمامية" على الجناح الشرقي الأوروبي، بالإضافة إلى تلك الدول الحدودية مع أوكرانيا، حيث عزز الحلف قوة الانتشار السريع، ونشر منظومات دفاع استراتيجية في دول البلطيق.

اتجاهات عسكرية أساسية

ثمة اتجاهات أساسية للتحركات العسكرية الروسية في أوكرانيا، يمكن طرح أبرزها على النحو الآتي:

- **السيطرة الجوية والبحرية:** تضمنت المرحلة الأولى من الحرب الروسية في أوكرانيا خطة السيطرة على البحر والجو، لذلك من الطبيعي أن تبدأ التحركات الروسية انطلاقًا من دونباس في الجنوب الشرقي، مع التمدد شمالاً باتجاه "خاركيف" شمالاً مع الحدود الغربية الروسية. ومن المتصور أن الهجمات الروسية العنيفة بالصواريخ استهدفت تدمير الدفاعات الجوية في المنطقة الشرقية باتجاه العمق، حتى

الشيخان يصل إلى نحو 10 آلاف مقاتل، وفي الجبهات الأمامية الساخنة، وفقاً لتقديره.

• **السيطرة على الأسلحة غير التقليدية:** من اللافت منذ بداية الحرب سَعْيُ القوات الروسية للسيطرة على المفاعلات النووية. وبدأ ذلك بالسيطرة على مفاعل "تشيرنوبيل" ثم "زابورجيا"، وأوقفت روسيا الاتصالات ما بين تلك المفاعلات وهيئة الطاقة النووية الدولية. وبينما لم تظهر تطورات مقلقة في أعقاب أمر الجاهزية النووية من جانب الرئيس الروسي، إلا أن وجود مفاعلات نووية أوكرانية تحت سيطرة روسيا، سيوظف مبدئياً من جانب روسيا في إثارة ملف قدرات أوكرانيا النووية، ثم السيطرة على البنية التحتية والتحكم فيها.

• إذ يوفر مفاعل "زابورجيا" 40% من الطاقة الكهربائية الأوكرانية، فيما أكد الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينكسي أن المفاعل بالفعل تحت سيطرة القوات الروسية، ثم انتقلت روسيا إلى إثارة ملف الرعب البيولوجي والكيميائي، حيث تثير روسيا وجود مختبرات نشطة في هذه المجالات في خاركوف، على سبيل المثال، وتم نقل هذا الملف إلى منظمات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وكرّد فعل على تلك الخطوة، حذرت واشنطن من أن موسكو قد تستغل إثارة هذه الملفات كخطوة استباقية لاستخدامها هذه الأسلحة في الحرب في أوكرانيا.

ختافاً، من المتصور أن روسيا لا تزال هي الطرف المتحكم في معادلة الاشتباك العسكري في أوكرانيا، رغم ما تواجهه من تحديات قد تتصاعد مع طول أمد الحرب في أوكرانيا، والمغامرة بتكثيف تواجدها العسكري الثقيل هناك الذي يحمل ميزة القوة الضاربة، لكنه ينطوي -في الوقت ذاته- على المخاطرة بتعريضها للاستهداف في حرب المدن في مناطق العمق. وإجمالاً، تظل أوكرانيا محوِّراً ضمن محاور متعددة في مسار سيطول في المستقبل في معركة الترتيبات والسياسات الدفاعية بين روسيا والقوى الغربية.

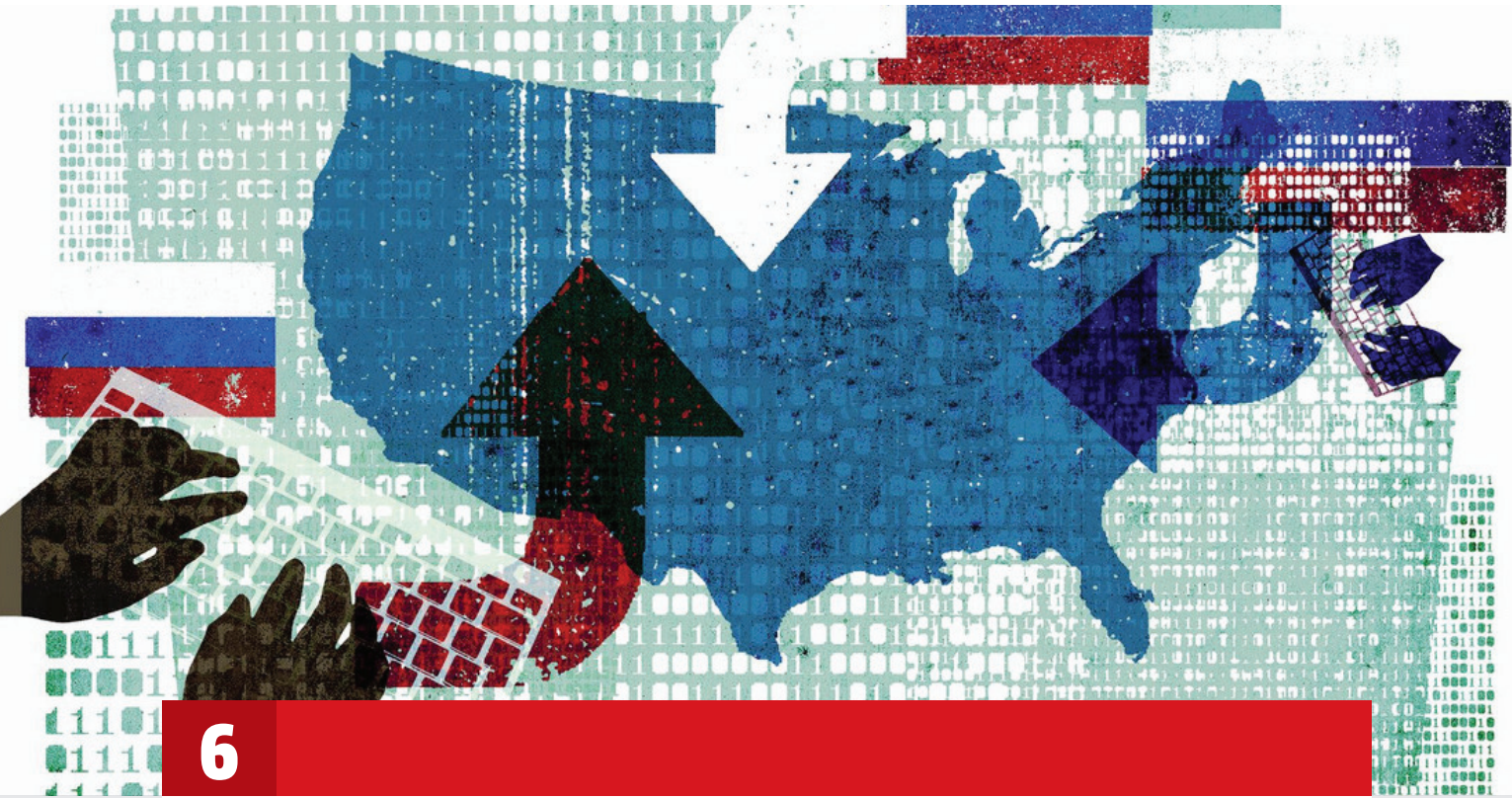
• **عملية التفريغ الديمغرافي:** تتبنى روسيا عسكرياً سياسة التفريغ الديمغرافي لأكبر قدر ممكن من المواطنين عبر تبني نهج توسيع مسارات لخروج المدنيين من مناطق الحرب، حيث تصعد روسيا من ضرباتها التدميرية على المدن، مما يدفع الكثير من المدنيين إلى مغادرة البلاد، وهي ورقة ضغط أخرى على أوروبا لتحمل كلفة تواجد ملايين اللاجئين على أراضيها، ثم تتحول المعركة في إطار حرب المدن إلى سياسة الأرض المحروقة.

• ويُعيد هذا النهج الروسي إلى الأذهان طريقته في الحرب السورية، لإخضاع المدن واحدة تلو الأخرى، ثم نزع سلاح المقاومة، والانتقال من عملية التفريغ إلى التبديل الديمغرافي التي تستفيد منها روسيا حال الإطاحة بالنظام الأوكراني، حيث تضمن مشروعية سياسية لنظام موالٍ لها. وهي مسألة قد تستغرق الكثير من الوقت من الجانب الروسي، فحسابات موازين الديمغرافيا لا تميل لمصلحة روسيا، حيث لا يزيد حجم المكون الروسي في أوكرانيا على 17% وفقاً للعديد من التقديرات.

• **دور التحالفات الروسية:** حيث يمثل تحالف موسكو مع بيلاروسيا رأس حربة في الحرب على أوكرانيا. صحيح أن بيلاروسيا لا تشارك في الحرب مباشرة، لكن -وفقاً لتقديرات الاستخبارات الأمريكية- لا يمكن التغاضي عن دورها اللوجستي في الإمدادات العسكرية الرئيسية التي تصل إلى الشمال الأوكراني باتجاه العاصمة "كييف". كما سيكون هذا الدور أساسياً في المرحلة التالية للحرب، حيث إن خطوط الإمداد الرئيسية الروسية إلى غرب أوكرانيا ستتمر عبر الجنوب البيلاروسي.

• كما تُمثل بيلاروسيا أيضاً ثقلًا جيوسياسياً في ترتيبات الدفاع المستقبلية، بالنظر إلى حدودها مع كل من دول البلطيق غرباً وأوكرانيا جنوباً. يلي ذلك دور الشيخان، حيث يعد الرئيس رمضان قديروف حليفاً قوياً للرئيس الروسي. حيث يدعم الجيش في الحرب بفيلق من المقاتلين





6

سيناريوهات الحرب السيبرانية بين روسيا وأوكرانيا

بينما تدور رحى الحرب العسكرية التقليدية لروسيا على أوكرانيا، فإن ثمة حربًا سيبرانية موازية تتصاعد في الفضاء الإلكتروني بين البلدين، حتى إن الحكومة الأوكرانية أعلنت تفعيل دفاعاتها السيبرانية، فيما قال "فيكتور زورا" (نائب رئيس مركز الاتصالات الأوكراني) إن "هاتين الحربين التي نخوضهما جزء من الحرب الهجينة التي تحدث لأول مرة في التاريخ...". فما هي ملامح توظيف هذه الحرب السيبرانية؟ وما هي سيناريواتها المختلفة؟.

* د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حدود التوظيف

تتجلى ملامح الصدام بين الجانبين الروسي- الأوكراني في الفضاء السيبراني في النقاط التالية:

• **الهجمات السيبرانية:** تعرضت أوكرانيا لهجوم سيبراني في 14 يناير 2022، مستهدفًا نحو 70 موقعًا إلكترونيًا لهيئات حكومية وسفارات أجنبية. كما استُهدف موقع (Diiia) الإلكتروني، بجانب خدمات الطوارئ ومكتب تأمين المركبات. كما تعرض الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الأوكرانية يومي 15 و16 فبراير 2022 لهجوم سيبراني استمر عدة ساعات. وقد طالت هجمات رفض الخدمة الموزعة (DDOS) الموقعين الإلكترونيين لكل من "أوشاد بنك" (Oschad Bank) و"بريفات بنك" (Privat Bank)، لتتوقف خدماتهما المصرفية الإلكترونية عن العمل. وقد تعذر الوصول مرة أخرى إلى الموقعين الإلكترونيين لوزارة الخارجية ومجلس الوزراء الأوكراني في 16 فبراير 2022، مع بطء شديد في تحميل عدد من المواقع الإلكترونية الأخرى. وقد تعرضت المواقع الإلكترونية لعدد من الوزارات الحكومية ومؤسسات الخدمات المالية، في 23 فبراير، لموجة أخرى من هجمات رفض الخدمة الموزعة، لتتوقف 10 مواقع إلكترونية أوكرانية على الأقل عن العمل.

• **البرامج الخبيثة:** اكتشف خبراء الأمن السيبراني برنامجًا خبيثًا يمكنه مسح بيانات أجهزة الحاسب الآلي التي يستهدفها، فقد أكدت شركة (Sy-) (mantec Threat Intelligence) إصابة ما يقرب من 50 حاسبًا آليًا في إحدى المؤسسات المالية الأوكرانية، بالإضافة إلى متعاقدين مع الحكومة الأوكرانية في لاتفيا وليتوانيا، ببرنامج ضار مسح للبيانات. كما اكتشف خبراء الأمن السيبراني فيما يعرف باسم (ESET Research Labs) برامج ضارة أنشئت خصيصًا في أواخر شهر ديسمبر الماضي لتعمل على مسح البيانات الأوكرانية، وسط إشارات تؤكد تأثير بعض المنظمات الكبرى بها.

• **هجمات التصيد:** في 25 فبراير 2022، أصدرت قوة الدفاع الإلكتروني الأوكرانية تحذيرًا على وسائل التواصل الاجتماعي قائلة فيه نصًا: "لقد بدأ هجوم تصيد ضد الأوكرانيين! تتلقى عناوين البريد الإلكتروني للمواطنين رسائل مرفقة بملفات ذات طبيعة غير مؤكدة". وقد أُلقت السلطات باللوم على مجموعة من المتسللين تحمل الاسم الرمزي (UNC1151)، وقد وُصف أعضاؤها بأنهم ضباط في الجيش البيلاوروسي في مينسك. كما أكد مسئولو الأمن السيبراني الأوكرانيون وفريق الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية (CERT) أن قرصنة من بيلاوروسيا المجاورة يسرقون كلمات المرور لاختراق حسابات البريد الإلكتروني للجنود الأوكرانيين.

• **قطع الإنترنت:** جراء انقطاع الإنترنت في مناطق أوكرانية عدة على خلفية القصف الصاروخي، توقف عدد من أنظمة الاتصالات الرئيسية، فاتجه "إيلون ماسك" (صاحب شركة "سبيس إكس") إلى إمداد أوكرانيا بوحدات لاستقبال خدمة الإنترنت الفضائي، وتوفير خدمة الاتصال القمرى بالإنترنت بهدف إطلاع المواطنين الأوكرانيين على مستجدات الحرب، ومكافحة الدعاية المضللة، ومشاركة تحركات القوات الروسية. كما اتجه المواطنون إلى تطبيقات الاتصالات المشفرة والخرائط غير المتصلة بالإنترنت للاطلاع على آخر التطورات.

• **المقاومة السيبرانية:** طالبت الحكومة الأوكرانية بحشد القراصنة الوطنيين المتطوعين في البلاد للمساعدة في حماية البنية التحتية الحيوية من ناحية، والقيام بمهام تجسس سيبراني ضد الجانب الروسي من ناحية ثانية. وقد ظهرت طلبات التطوع على منتديات القراصنة بالاستعانة بعدد من شركات الأمن السيبراني في العاصمة كييف، وفي مقدمتها شركة (Cyber Unit Tech-nologies) استجابة لطلب بعض المسؤولين بوزارة الدفاع الأوكرانية تمهيدًا لتوزيعهم على وحدات سيبرانية دفاعية (للدفاع عن البنية التحتية



- **استهداف البنية التحتية:** على تعدد التهديدات السيبرانية، فإن استهداف البنية التحتية قد يخلف من الأضرار ما قد يفوق تلك التي قد تنجم عن القصف العسكري. وقد شهدت الأعوام القليلة الماضية أمثلة عدة أسفرت عن انقطاع التيار الكهربائي بمدينة جوهانسبرج، وتوقف خدمات شركة أرامكو النفطية، واستهداف أجهزة الطرد المركزي بالمفاعلات النووية الإيرانية، وتوقف خط الأنابيب التابع لشركة "كولونيل بايلاين". ومع

مثل: محطات الطاقة، وأنظمة المياه، وشبكات الكهرباء، وغير ذلك) وهجومية (لمساعدة الجيش الأوكراني على إجراء عمليات تجسس سيبرانية ضد القوات الروسية).

سيناريوهات محتملة

تتزايد المخاوف من تصاعد حدة الصراع السيبراني بين روسيا وأوكرانيا، وهي المخاوف التي يمكن الوقوف عليها بالنظر إلى السيناريوهات المحتملة التالية:

التقليدية، لا تتقيد الصراعات السيبرانية بالحدود الدولية، ويمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة بسهولة في أي وقت.

- **استهداف الدول الحليفة لأوكرانيا:** وهو السيناريو الذي يحد صداه في التحذيرات الكندية والبريطانية والأمريكية التي تتخوف من امتداد دائرة الصراع السيبراني إليها. كما يدل على هذا جملة من الشواهد منها تعرض خدمة الإنترنت الفضائي (KA-SAT) المقدمة من شركة (ViaSat) الأمريكية إلى هجوم سيبراني أسفر عن انقطاع خدمة الإنترنت لدى عدد كبير من مستخدميها ولا سيما مع اتساع قاعدة عملائها الأوكرانيين، وتعطل الأنظمة الإلكترونية لمطار لندن هيثرو مما أدى إلى إلغاء عدد من الرحلات الجوية القصيرة، بجانب تحذيرات مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) من تعرض الشركات الأمريكية لهجمات سيبرانية محتملة على خلفية العقوبات الأمريكية على روسيا، فضلاً عن تحذيرات البنك المركزي الأوروبي من هجمات سيبرانية محتملة على المصارف الأوروبية.

خنافس، في امتداد للحرب العسكرية، تدور حرب أخرى بين الجانبين الروسي والأوكراني في الفضاء السيبراني، حيث تحتشد جيوش من القراصنة الوطنيين، وتوظف البرامج الخبيثة، وتسقط المواقع الإلكترونية، وتُستهدف أنظمة وشبكات المعلومات الرئيسية، وتتوقف الخدمات الإلكترونية عن العمل. وعلى الرغم من تغير ساحة المعركة، وتنوع الأدوات المستخدمة فيها، واختلاف أهداف الجانبين الروسي والأوكراني، وتفاوت القدرات السيبرانية بين الدولتين؛ تظل نتيجة تلك الحرب الموازية حاسمة في النتيجة النهائية للحرب، ولا سيما أن محاربيها قد تعهدوا بمواصلة القتال بغض النظر عن ينتصر في الساحات العسكرية الدموية.

تصاعد التوتر الروسي-الأوكراني، قد ينصرف الصراع بين الجانبين إلى هجمات محتملة على البنية التحتية قياساً على استهداف وزارات المالية والدفاع والخزانة وشبكات الكهرباء في عام 2016، ناهيك بتراجع الإمدادات الدولية وانخفاض التكلفة المادية لهذا النوع من الهجمات.

- **استهداف المعلومات الحيوية:** تتخوف أوكرانيا من استهداف بياناتها الرسمية ووثائقها الحكومية الحساسة، لما لها من قيمة استخبارية واستراتيجية كبرى قد يتحدد على أساسها تحركات القوات الروسية العسكرية. وتحسباً لهذا السيناريو، وضعت أوكرانيا خطة استراتيجية لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ولم تستبعد شحن المعدات والنسخ الاحتياطية إلى مناطق آمنة في الداخل الأوكراني بعيداً عن متناول القوات الروسية، وإن تلقت أوكرانيا عروفاً لاستضافة بياناتها الحساسة من قبل عدة دول مع تفضيل الدول الأوروبية لاعتبارات القرب الجغرافي، وتحديدًا من خلال النقل المادي للخوادم وأجهزة التخزين القابلة للإزالة أو الترحيل الرقمي للبيانات من خدمة أو خادم إلى آخر.

- **الخروج عن السيطرة:** يتخوف خبراء الأمن السيبراني من اجتياح إلكتروني محتمل إن جاز التعبير. فمع استهداف الشبكات الأوكرانية، أُعيد للأذهان تفشي بعض البرامج الضارة التي نشرت الفوضى في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2017، أُطلق قراصنة روس (مشتبه بهم) العنان لفيروس (NotPetya) ليستهدف الشركات الخاصة الأوكرانية قبل أن ينتشر ويدمر عددًا من البنوك والصحف والشركات الرائدة حول العالم، لتجاوز تكلفته الاقتصادية مليارات الدولارات. ولذا، تخوف خبراء الأمن السيبراني من انتشار تلك الهجمات على مستوى العالم. فعلى عكس الصراعات



7

ما الذي تعنيه عودة تسليح ألمانيا لتوازنات أوروبا؟

أعدت الحرب الروسية في أوكرانيا المراجعة الاستراتيجية لحسابات القوة الألمانية، فبعدما ظلت لعقود طويلة بعد الحرب العالمية الثانية تركز على النهج الاقتصادي في إدارة العلاقات مع المنافسين؛ فقد دفعت المخاوف الأمنية المتصاعدة في أوروبا جراء تلك الحرب، المستشار أولاف شولتز إلى إعلان تخصيص مائة مليار يورو للاستثمارات العسكرية لدعم الجيش في ميزانية 2022. وقد بدأ هذا التوجه الألماني مثيرًا للتساؤلات حول مدى إمكانية استمرار هذا التوجه في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، ناهيك عن ردود فعل القوى الأوروبية والولايات المتحدة.

* د. توفيق أكليمندوس

رئيس وحدة الدراسات الأوروبية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعني انخفاض مستوى معيشة المواطنين، وفتح ومراجعة ملف الضوابط الأوروبية التي تفرض قيودًا على العجز في الميزانيات؛ إذ ترى بعض الحكومات عدم إدخال الإنفاق العسكري في حساب العجز المسموح به.

• يمكن تفسير التوجه للعسكرة -جزئيًا- على الرغم من الأعباء الألمانية بالتحول الحاد في مزاج الرأي العام الأوروبي والألماني، لا سيما في أوساط الشباب، وهو رأي عام راعه ما شاهده على أبوابه من حرب في أوكرانيا، ومن ثم بات مقتنعًا بضرورة إعادة التسلح ومواجهة موسكو، وبحتمية تقديم بعض التضحيات، علاوة على أنه بدأ معجبًا بشخصية الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في مقاومة روسيا. ومثل هذا التحول قد يكون مرشحًا للاستمرار لبعض الوقت، وبالتالي فأغلب الظن أن زيادة الإنفاق العسكري ستلقى تأييدًا من الرأي العام الألماني على الأقل في السنوات الأولى.

ردود الفعل

• شكّل التوجه الألماني لتطوير وبناء جيشها ردود فعل مرحبة في الولايات المتحدة، حيث سيمكنها ذلك من التفرغ لمواجهة الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومع ذلك، من الصعب تحديد رد فعل دول أوروبا الشرقية، فمن ناحية، يعكس تطوير الجيش الألماني فشلًا لرهان برلين على إدماج موسكو عبر تعميق التعاون الاقتصادي، وهو ما قد يُعد نياً سارًا لهذه الدول، لكن -من ناحية أخرى- فإن أغلبها قد يخشى من أن الصعود الألماني قد يؤدي إلى انسحاب أمريكي ولو جزئيًا من المنطقة. وعلى الأرجح، فلن تحسم هذه الدول موقفها إلا بعد بروز نتائج المراجعة الاستراتيجية الألمانية.

• من المحتمل أن تكون التوجهات الفرنسية متبينة إزاء المراجعة الألمانية. فمن جهة، فإن بناء جيش ألماني قوي يعني وجود شريك كفاء

تغير استراتيجي

• مع بداية التدخل الروسي في أوكرانيا في 24 من فبراير 2022، اعترف قائد القوات البرية الألمانية ألفونس مايس في تغريدة شهيرة بأن جيشه "ليست لديه إمكانيات على الإطلاق". وبعد ذلك الاعتراف بعدة أيام، أعلن المستشار الألماني أن بلاده ستستثمر مائة مليار يورو لتقوية الجيش ودعمه وتطويره، بحيث تضمن تمويلًا للمشاريع والمشتريات الضخمة.

• وأضاف أن الإنفاق العسكري الألماني السنوي سيتجاوز منذ الآن 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن ألمانيا ستدافع عن كل شبر من أراضي الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. بل إنه وافق على إرسال أسلحة إلى أوكرانيا، وإعادة التفكير في مسألة شراء طائرات (إف 35) الأمريكية. كما أشار شولتز أيضًا إلى أن مشروعات تصميم وإنتاج منظومة قتال جوي ودبابية جديدة بالاشتراك مع دول أخرى، أهمها فرنسا، ستكون لها أولوية قصوى، وأن كل هذا يأتي في إطار دعم وتقوية السيادة الأوروبية. وقال كذلك إن ألمانيا ستنتهي تدريجيًا التبعية لروسيا في مجال الطاقة.

• يمكن النظر للإجراءات الألمانية الجديدة التي تعكس تغيرًا استراتيجيًا على أنها ليست تطويرًا للجيش، بل إعادة تأسيس حقيقي له، خاصة أنه من المعروف أن الخبرات العملية لا تُكتسب بين ليلة وضحاها، لذا فما أعلنه شولتز من إعادة ألمانيا لمسار "العسكرة" لن يحقق أهدافه إلا بعد فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات. وبالتالي فالسؤال هنا عن مدى القدرة على الاستمرار في مشروع يتطلب إنفاقًا ضخمًا ودون نتائج مباشرة، لا سيما أن أوروبا عليها التعامل مع برامج مكافحة الاحتباس الحراري، وارتفاع أسعار الطاقة وإنهاء التبعية لروسيا، والتحول الرقمي، وهجرة الملايين من أوكرانيا، ومكافحة فيروس كوفيد-19، وإدارة الديون؛ وكل هذا قد

• ثمة عقبات تعترض الصناعات العسكرية المشتركة بين فرنسا وألمانيا وإسبانيا لتصميم وإنتاج منظومة القتال الجوي المستقبلية. وتضم هذه المنظومة طائرات ودرونات يُفترض أنها ستحل محل الرافال واليوروفايتر. ومن أبرز تلك العقبات نشوء خلافات بين هذه الدول حول تقسيم العمل فيما يتعلق بإنتاج "مقاتلة الجيل الجديد" وحقوق الملكية الفكرية لبعض التكنولوجيات. وقد تعثرت المفاوضات حول هذا البرنامج مرات عديدة إبان تولي المستشار السابقة أنجيلا ميركل، ولا يزال هذا التعثر قائماً بسبب تفكير برلين في شراء طائرة (إف 35) الأمريكية، مما أثار قلق باريس من أن ذلك يعني تقليص حاجة ألمانيا إلى نجاح المشروع المشترك، بينما لا تمتلك فرنسا بديلاً عنه.

• إذا اشترت ألمانيا هذا النوع من الطائرات الأمريكية فقد يعني ذلك أن بنية قواتها الجوية ستشبه بنية نظيراتها في إيطاليا والمملكة المتحدة اللتين تعملان في برنامج منافس لباريس وبرلين، ومثل هذا التشابه قد يدفع ألمانيا إلى صرف النظر عن أي برنامج لصناعة طائرة متعددة المهام التي تحتاج إليها فرنسا، وتركز على تصميم وإنتاج طائرة مقاتلة. في المقابل، فإن شركة داسو الفرنسية ترفض إبداء أي مرونة لأنها تخشى من أن الشروط التي تضعها ألمانيا لبيع الأسلحة، لا سيما مع حكومة يسارية، من شأنها ضياع أهم مشترٍ لها (الدول العربية).

• يظل أن الاتجاه الألماني لإعادة التسلح وتطوير جيشها يمثل تغييراً استراتيجياً في أعقاب الحرب الروسية في أوكرانيا، حيث سيطرح العديد من التحديات على صعيد الداخل وأيضاً الخارج، لا سيما وأن ذلك الاتجاه سيؤثر على موازين القوى داخل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

لباريس يمكن الاعتماد عليه في تأمين البحر المتوسط والساحل والصحراء، خاصة أن البلدين لديهما وجهة نظر مشتركة بضرورة الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي عن الولايات المتحدة. لكن من جهة أخرى، فقد يعني ذلك أيضاً تراجع الوزن النسبي الفرنسي في منظومة القرار الأوروبي، ما لم تبذل مجهوداً عسكرياً إضافياً، خاصة أنها ترفع ميزانية الإنفاق العسكري بانتظام.

• ربما تكون فرنسا غير مسرورة لرؤية تعاضم دور القرار الألماني في أوروبا، لا سيما أنه بطيء للغاية نظراً للتعقيدات والعقبات التي وضعها المشرع الدستوري الألماني، فضلاً عن أن ظهور خطر روسي بهذه الفجاجة يعد فشلاً للسياسة الفرنسية التي سعت إبان ولاية الرئيس ماكرون إلى إبقاء وتطوير الحوار مع موسكو، وإقناع أوروبا بأهمية التهديدات القادمة من الجنوب، خاصة الإرهاب والهجرة. أضف إلى ذلك أن الخطر الروسي قد يعظم أهمية تركيا وهي قوة مناوئة لفرنسا، وتتمتع بعلاقات جيدة مع ألمانيا.

• مثل هذه الاعتبارات الفرنسية تدفع إلى التساؤل حول ما إذا كان وزير المالية الفرنسي برونو لومير قد كشف عن نوايا باريس، عندما تحدث عن حرب اقتصادية شاملة ضد روسيا، من أجل إسقاط رأس نظامها. لكن ذلك الوزير تراجع بعد ضغط من الرئاسة الفرنسية. وأياً كان الأمر، فمن الواضح أن وجود خطر روسي مستمر في شرق أوروبا يدفع ملف الجنوب إلى الانزواء على قائمة اهتمامات أوروبا. وبشكل عام، فربما تضمن فرنسا صوتاً غالباً في أوروبا حال الإعلان عن أن سلاحها النووي قد يحمي دول الاتحاد كلها، وليس فقط أراضي فرنسا، لكن المؤسسة العسكرية الفرنسية تعارض هذه الفكرة.



8

حدود تأثيرات حرب أوكرانيا على الاقتصاد العالمي

في الوقت الذي لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني فيه تداعيات جائحة كورونا، جاء نشوب الحرب الروسية في أوكرانيا، في 24 فبراير 2022، ليطرح ضغوطات اقتصادية مضافة، لا سيما وأن البلدين يحتلان أهمية عالمية كبيرة في تصدير الطاقة والقمح، فضلاً عن أن القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا، فرضت عقوبات مالية وتجارية على روسيا في محاولة لإرغامها على وقف هذه الحرب وتقويض نفوها الاقتصادي والعسكري، ومع ذلك تبدو الآثار الاقتصادية متفاوتة على اقتصادات الدول.

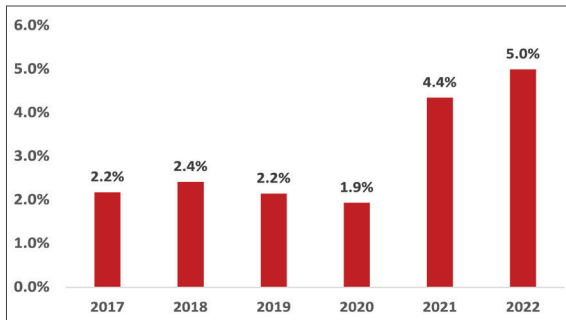
* أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

• يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا إلى رفع تكاليف الإنتاج والشحن، مما يزيد بدوره تكاليف إنتاج معظم المواد، خاصة أن الطاقة تعد مكونًا رئيسيًا في معظم تكاليف الإنتاج عالميًا، ويصب كل ذلك في ارتفاع معدلات التضخم العالمي التي كانت مرتفعة في السابق بفعل تداعيات جائحة كورونا على سلاسل التوريد. ووفقًا لتقرير "اتفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن 15 دولة من أصل 34 دولة تصنف على أنها اقتصادات متقدمة كان معدل التضخم بها أعلى من 5% لمدة 12 شهرًا حتى ديسمبر 2021، فيما نالت الاقتصادات النامية نصيبها من ذلك التضخم، حيث إن 78 من أصل 109 دول من الأسواق والاقتصادات الناشئة تعاني معدل تضخم أعلى من 5%، وهو ما يعود إلى الانخفاض في قيم عملاتها نتيجة انخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل وخفض التصنيف الائتماني للديون السيادية.

تطور معدلات التضخم العالمي بين عامي 2017 و2022 (%)



بيانات التضخم لعام 2022 هي نتيجة توقع ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة

• ثقة تأثيرات أخرى للعقوبات الغربية على روسيا على اقتصادات الدول، وهي وفق تقدير الخبراء ستكون متفاوتة، لكن الوضع الحالي ينطوي على هروب العديد من الاستثمارات من روسيا إلى دول أخرى عالميًا، ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان من المخطط له أن يتم ضخه في روسيا سيجد طريقه إلى

أزمة أسعار وعقوبات

• ارتفعت أسعار النفط عالميًا في أعقاب نشوب الحرب لتقترب من 140 دولارًا للبرميل، قبل أن تعود للانخفاض إلى مستوى 112 دولارًا للبرميل، ووفقًا لإغلاق يوم 11 مارس 2022. في الوقت ذاته، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي إلى عدة أضعاف، فيما زادت أسعار القمح لتصل إلى 390 دولارًا للطن، مع تعطل العديد من شحنات القمح عالميًا في البحر الأسود بسبب الحرب.

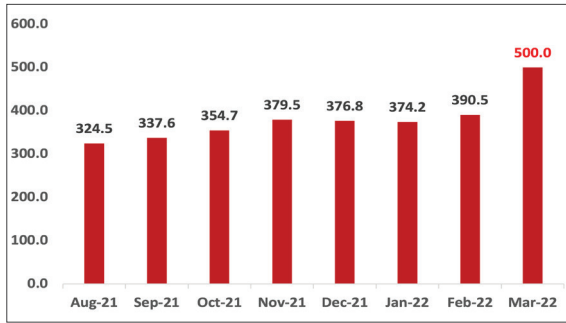
• فرضت واشنطن عقوبات على رجال أعمال روس وكيانات دفاعية، كما منعت مواطنيها من التعامل مع البنك المركزي الروسي، بخلاف إيقاف استيراد النفط والغاز من روسيا، وكذلك فرضت عقوبات على الدول التي ساعدت روسيا في الحرب، مثل بيلاروسيا. فمن جهة، منعت العديد من الدول الأوروبية -ومنها بريطانيا- مواطنيها والشركات من إجراء أي تحويل مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية، بالإضافة إلى منع عدد من البنوك الروسية من التعامل بنظام السويقت العالمي، بهدف حرمانها من التحويلات المالية الدولية وتجميد أصول البنك المركزي الروسي، ومن ثم يمكن القول إن تلك العقوبات استهدفت 70% من الأسواق المالية والشركات الكبرى الروسية.

تداعيات الحرب

• يصل حجم الاقتصاد الروسي إلى 1.48 تريليون دولار، وبالتالي فهو صغير حال مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي البالغ 18 تريليون دولار، ومن ثم فإن وزن روسيا في الاقتصاد العالمي منخفض نسبيًا، ومع هذا فإن الأثر الحقيقي للحرب في أوكرانيا يكمن في كون روسيا مصدرًا رئيسيًا للمواد الخام لعدد كبير من الدول الأوروبية والعالم، وبالتالي فإن أثر العقوبات الاقتصادية سيتجاوز الحدود الروسية إلى الدول المتعاملة مع روسيا.

تحسبًا لانخفاض الإمدادات بسبب استمرار الصراع والعقوبات. لكن هناك تأثيرات أخرى تتمثل في انخفاض الإمدادات من الأسمدة الزراعية في جميع أنحاء العالم، فعلى سبيل المثال تسيطر روسيا وحليفاتها بيلاروسيا على أكثر من ثلث إنتاج البوتاس عالميًا، والذي يعد مكونًا رئيسيًا في الأسمدة، وتسيطر روسيا على 14% من الأسمدة النيتروجينية التي تُستخدم في إنتاج الغذاء، ومن ثم فإن انخفاض توفر تلك الأسمدة سيتسبب في أزمة للمزارعين عالميًا.

سعر القمح العالمي بين اغسطس 2021 ومارس 2022
(دولار أمريكي للطن)



تتوقع وزارة الزراعة الأمريكية وصول طن القمح إلى 500 دولار في مارس 2022

• ثمة آثار اقتصادية على المستوى الكلي للحرب الروسية في أوكرانيا، خاصة على أرباح الشركات العاملة في الولايات المتحدة وأوروبا، كنتيجة حتمية لارتفاع تكاليف الطاقة وانسحاب الشركات التكنولوجية من روسيا، وهو ما يطرح تداعياته على الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. ويمكن اتباع نظرية الزلزال في النظر لتلك التأثيرات، فكلما اقتربت الدول من موطن الصراع كانت أكثر تأثرًا بها، حيث من المحتمل -مثلًا- أن يكون أثر الحرب على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في حدود 0.25% - 0.50% خلال الـ 18 شهرًا القادمة، في حين أن أوروبا ستكون أكثر عرضة لتلك الآثار، حيث من المحتمل أن ينخفض نموها بحوالي 0.5% - 1.0%، خاصة وأن أوروبا لديها تجارة أكبر مع روسيا مقارنة بالولايات المتحدة.

دول أخرى. وتُشير بعض الآراء إلى أن الولايات المتحدة ستكون ضمن الرابحين، كونها ضمن أبرز المرشحين لضخ الاستثمارات بها، وهو الأمر الذي يفسر ارتفاع مؤشر الدولار بنحو 3% منذ الحرب الروسية في أوكرانيا، كما تُعتبر أوروبا أيضًا أحد المرشحين للاستفادة من تلك التدفقات النقدية، حيث إنها الأقرب جغرافيًا، وهي دول تتسم بالاستقرار والديمقراطية.

• يمكن لدول أيضًا مثل مصر والمكسيك وتركيا، والتي لم تُقدِّم على فرض عقوبات على روسيا، أن تستفيد من زيادة حركة التجارة والعمل كوسيط بين روسيا وبين باقي الدول في العالم. فعلى سبيل المثال، إذا كان المنتج الروسي مطلوبًا في مكان ما في العالم، فيمكن لدولة لم يتم فرض عقوبات عليها أن تحقق مكاسب من خلال شراء المنتجات الروسية ثم إعادة بيعها لدول أخرى في العالم. كذلك قد تستفيد اقتصادات بعض الدول خاصة في أوروبا من هجرة العقول الأوكرانية، فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة بمثابة وجهة رئيسية للعلماء والمفكرين الفارين من الشيوعية خلال الحرب الباردة.

• قد تستفيد قطاعات اقتصادية بعينها من تلك الحرب، خاصة الأمن السيبراني والطاقة والصناعات الدفاعية، فتلك القطاعات قد شقت طريقها بالفعل في جدول الأعمال السياسي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فمن المرجح أن يزيد الإنفاق على تأمين إمدادات مصادر الطاقة الأحفورية والمتجددة، حيث أثارت أزمة الحرب الحالية مخاوف أوروبا والتي وضعت ضمن خططها ضرورة أن تقوم بلدانها بتوفير احتياجاتها من الطاقة محليًا، أو تنويع تلك المصادر إقليميًا.

• أدت الحرب إلى نشوب أزمة غذاء كبيرة في العالم، حيث خلقت العقوبات المفروضة على روسيا حواجز كبيرة على قدرتها التصديرية، مما يعني انخفاض صادراتها من الأغذية والسلع الحيوية المرتبطة بالزراعة. وتشكل صادرات كل من روسيا وأوكرانيا من القمح أكثر من 25% من سوق التصدير العالمية، وتسببت الحرب في زيادة الأسعار بمقدار 77% منذ بداية فبراير 2022.



9

التغطية الإعلامية لحرب أوكرانيا بين التضليل والإغراق

اقترنت الحرب الروسية في أوكرانيا بما يمكن تسميته ”حقبة جديدة“ في تاريخ الإعلام على المستوى الدولي، فهي أول حرب تلعب فيها وسائل التواصل الاجتماعي دور البطولة في التغطية الإعلامية مقارنة بحقب تاريخية سابقة كان التفوق فيها للوسائل التقليدية. ومع ذلك اتسمت هذه الحرب بالاستخدام المكثف لعمليات التضليل، والسرديات المنحازة، والإغراق المعلوماتي، ودفن المتابع إلى الانخراط العميق في الحرب، والمبالغة في أداء قادة الحرب على الجانبين وغيرها.

* عزت إبراهيم

رئيس وحدة دراسات الإعلام

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تطور التغطيات

• اتسمت التغطية الصحفية والتفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي في الأيام الأولى للحرب في أوكرانيا باستخدام مخزون من الأخبار المفضلة من جانب طرفي الصراع، وإن كان ذلك برز أكثر على الجانب الأوكراني، بحكم أنه الطرف المُعْتَدَى عليه، سواء في البيانات الرسمية أو في مقاطع الفيديو المنتشرة عن العمليات العسكرية، وهو ما انكشف سريعًا في مرحلة تالية.

• تبين من خلال عمليات التحقق من المصادر أن هناك نسبة من الأخبار والمعلومات والفيديوهات التي تم التلاعب بها، من أجل توصيل رسائل لمصلحة أحد طرفي الصراع العسكري الحالي. فقد انهارت بعض الصور والقصص الأكثر انتشارًا عن المقاومة الأوكرانية تحت التمحيص أو في مواجهة التقارير اللاحقة. ومع ذلك، فإن الكثيرين ممن يشككون بحق في الادعاءات الروسية يظهرون القليل جدًا من الحذر بشأن التصريحات من الجانب الآخر، تحسبًا لهوجة من التغطية الإعلامية المغرضة التي تعمل على الدعاية أكثر من إلقاء الضوء على الواقع الفعلي على أرض المعركة الدائرة بين الروس والأوكرانيين.

سمات التغطية

• **التكثيف:** تختلف الحرب في أوكرانيا عن غيرها من الحروب السابقة في التكثيف الإعلامي غير المسبوق. فهي على حد تعبير الكاتبة الأمريكية كليير مالوني في مجلة "نيويورك": "إن مشاهدة الحرب في عام 2022 تعني هضم القطع المعبأة من بوفيه المعاناة الإنسانية. فهناك إمداد لا ينتهي من المقابلات الشخصية في الشارع، والبودكاست الذي يتم إنتاجه في جحيم الليل تحت شبح الموت، والبرث التلفزيوني المليء بالملفات الصوتية الرهيبة".

• وشكلت حالة التكثيف الشديدة على كل وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب وسائل الإعلام التقليدية، ما يمكن تسميته بحالة

• في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الحرب الإسبانية-الأمريكية هي بداية الحروب التي يتمكن فيها المحررون من التوجه إلى ميادين القتال، إذ بعث المراسلون الصحفيون قصصًا إنسانية مؤثرة، مما جعل المؤرخين يُطلقون عليها "حرب الميديا الأولى". بعد تلك الحرب بقرابة 60 عامًا، جاءت حرب فيتنام لتصبح "أول حرب تلفزيونية"؛ إذ وصل عدد الصحفيين على جبهات القتال حينها إلى أكثر من 600 مراسل حربي، وباتت الحرب خبرًا رئيسيًا في نشرات الأخبار المسائية، ولم يكن مستغربًا أن تكون الصورة التلفزيونية هي صاحبة الدور المؤثر في تبصير الرأي العام الأمريكي بالخسائر والأداء الكارثي في فيتنام.

• في مطلع تسعينيات القرن العشرين، قدمت شبكة "سي إن إن" الأمريكية ثورة كبيرة في الخدمات الصحفية المصورة، بعد أن أطلقت خدمة عالمية غير مسبقة عبر الأقمار الصناعية تواكبت مع بدء الحرب في العراق. إلا أنه بعد سنوات قليلة، ظهرت شبكة "الإنترنت"، فكانت الحرب الأهلية في يوغوسلافيا هي "أول حروب الإنترنت" قبل أن يتسع استخدام الشبكة في السنوات التالية، وتعلن عن ميلادها الحقيقي خاصة مع إعلان الولايات المتحدة الحرب العالمية على الإرهاب بعد حوادث 11 سبتمبر 2001.

• تُعد الحرب في أوكرانيا نقطة تحول كبيرة في تأثير وسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب ظهور وسائل الإعلام التقليدية في مكانة رفيعة، حيث برهنت على حقيقة أنه لا يمكن الاستغناء عن قدرات الأخيرة في الحروب الكبرى، فهي منصات تقديم الخبر والرأي والتحليل، وتشارك جمهورًا عريضًا في مضمونها الأكثر عمقًا، بما يفوق غيرها من وسائل التواصل الجديدة.



”إغراق“ المتابعين في سائر أنحاء العالم بالمعلومات من كل الزوايا الممكنة، خاصة بعد الزيادة الضخمة في أعداد رواد مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وتويتر، وإنستجرام. يضاف إلى ذلك الموقع الحديث نسبيًا ”تيك توك“، حيث يحظى بمتابعة مليار متابع من أصحاب الحسابات النشطة عليه، أو ما يعادل نسبة تقترب من 15% من سكان الكرة الأرضية، وهو ما دفع خبراء الإعلام إلى إطلاق تسمية ”حرب تيك توك“ على الحرب الدائرة في أوكرانيا.

- ووفقًا لطريقة التعاطي مع الحرب الدائرة في الأسابيع الأولى، يرصد خبراء في الإعلام ظاهرة ”الميميفيكيشن“ Memeification، وهو مصطلح يستخدم لوصف شعار أو فكرة تنتشر بسرعة من شخص إلى آخر من خلال الإنترنت. أي تحويل مشاهد الحرب أو المواقف السياسية إلى حالة من ”الترفيه“ من خلال تصميمات لانهائية من الصور المصحوبة بالتعليقات الساخرة، وهي معالجات تخلق حالة من الاعتياد لدى المتلقي.

- **التنازع:** يقصد به عدم قدرة الحكومات أو الدول القومية على السيطرة على ”سردية الحرب“ مثلما كان الحال في حقبة ماضية، لكن وسائل التواصل الاجتماعي قد توفر سرديات بديلة في ظل تعقيدات عديدة يمر بها الإعلام التقليدي من حيث أنماط الملكية والانحيازات الواضحة المؤثرة في السياسات التحريرية والرقابة الحكومية وشبكات المصالح المعقدة التي تحكم توجه الوسيلة الإعلامية وطبيعة المضمون.

- **التضليل:** ليس كل ما يقدم على الوسائط الإعلامية التقليدية أو الجديدة قابلاً للتصديق، فقد بدأت الحرب في أوكرانيا بتكثيف شديد لمقاطع

الفيديو التي ترغب في توصيل رسائل معينة عن وحشية القوات الروسية وبطولة الأوكرانيين. ومع مرور الوقت، تكشف كثير من الحقائق عن طبيعة تلك الفيديوهات التي تدخل في إطار الدعاية، واتساع استخدام المعلومات المضللة، خاصة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في توصيل رسائل فورية لحشد أكبر دعم ممكن لطرف على المستوى المحلي والدولي.

• **التأثير:** يمثل نقل صور الدمار وتجارب الضحايا وتحركات القوات وتصوير حياة المواطنين والجنود على جبهات القتال بأدق التفاصيل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مدخلاً لتغيير مفاهيم الحرب في السنوات القادمة بشكل عام. ومن ثم فإن القدرة على كتابة الرواية التاريخية من جانب المنتصر سوف تواجه إشكالية في ظل وجود روايات أخرى متعارضة وموثقة بالكثير من التفاصيل على خلاف كثير من الوقائع التاريخية في الماضي.

• كما أن حالة الإغراق التي تقوم بها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تسهم في جعل المتابع أو القارئ في كل أنحاء العالم منخرطاً بشكل عميق في الصراع. وفي إطار "تأطير الحرب" في أوكرانيا، وجدت الكثير من وسائل الإعلام الغربية، المناوئة لروسيا، بطلها الرئيسي في شخص الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، الممثل الكوميدي البالغ من العمر 44 عامًا والذي تحول إلى رجل دولة يقود الآن للدفاع عن بلاده من العاصمة كييف. وقد ظهر زيلينسكي بالفعل كشخصية مقنعة، لكن التغطية الإعلامية في بعض الأحيان كانت تقترب من عبادة الأبطال، وهو ما أثار علامات استفهام حول الأهداف التي يهدف من ورائها الإعلام الغربي لتصدير تلك الصورة.





10

مقارنة مؤشرات القوة الشاملة بين روسيا وأوكرانيا

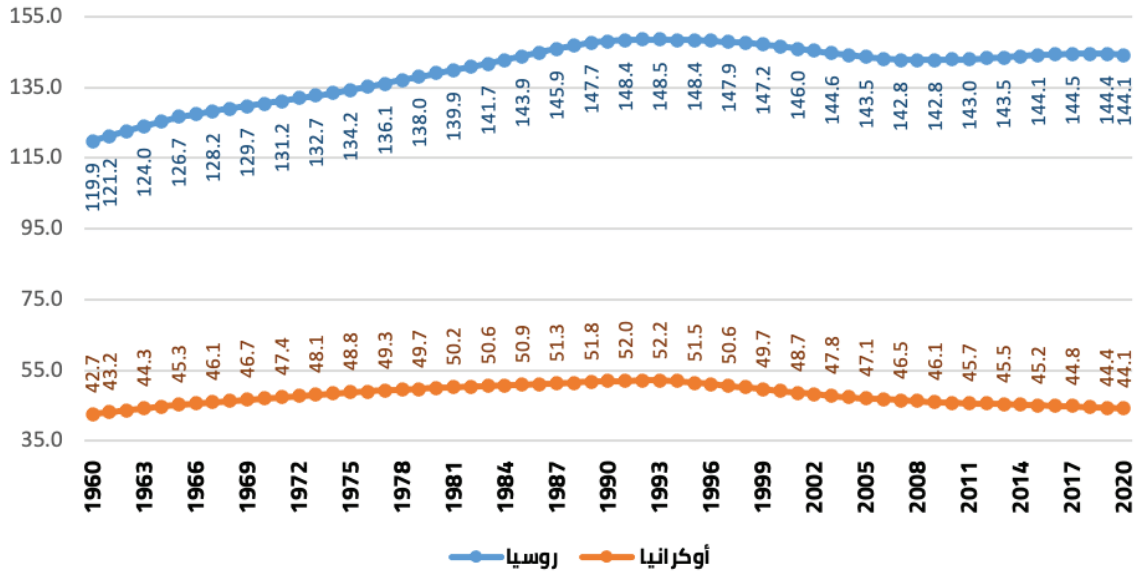
شهد فجر 24 فبراير 2022، إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن بدء عملية عسكرية خاصة لحماية إقليم دونباس، لتدخل بذلك أوكرانيا في مواجهة مباشرة مع القوة العسكرية الثانية عالميًا، وفقًا لتصنيف مؤشر جلوبال فاير باور. في هذا الملف، مقارنة بين عناصر القوة الشاملة للبلدين من خلال بيانات مؤشر التنمية البشرية 2020، ومؤشر جلوبال فاير باور 2022.

* هبة زين

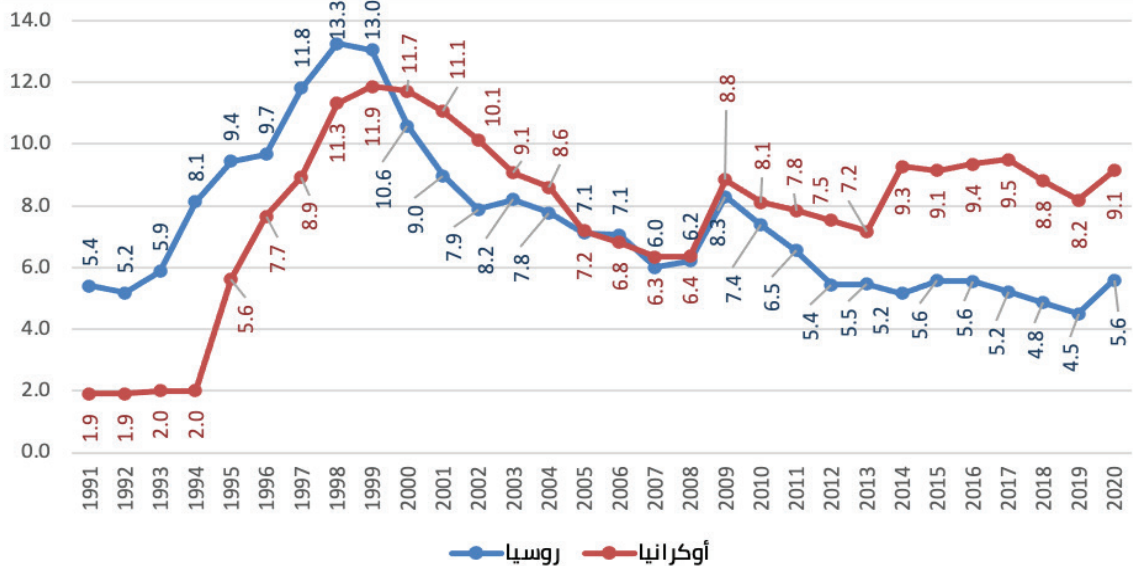
باحث أول بوحدة المرصد المصري

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

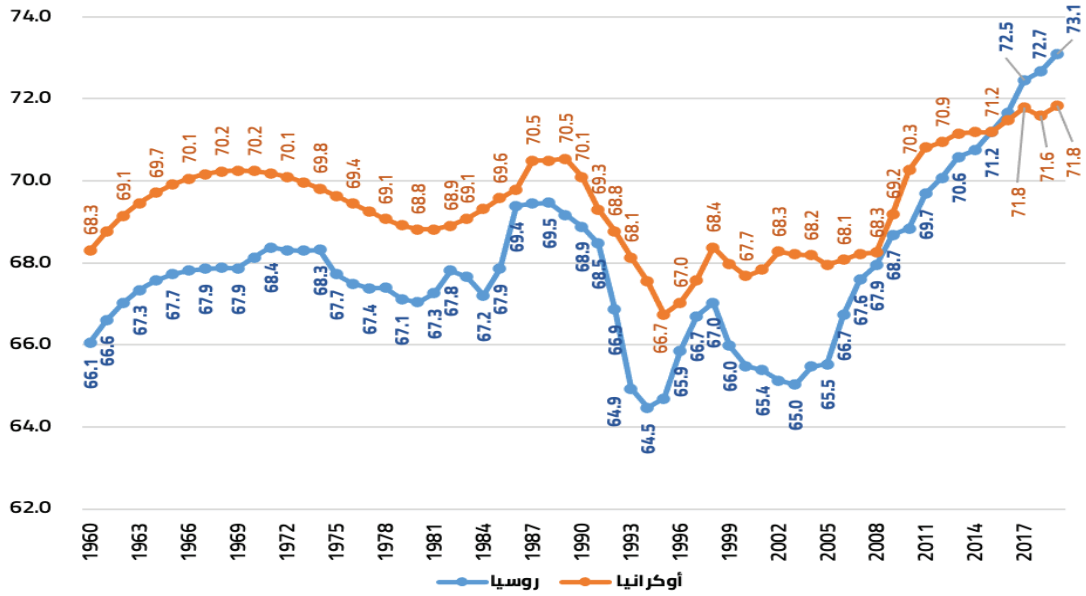
إجمالي أعداد السكان في روسيا وأوكرانيا خلال الفترة (1960-2020) (الأعداد بالمليون)



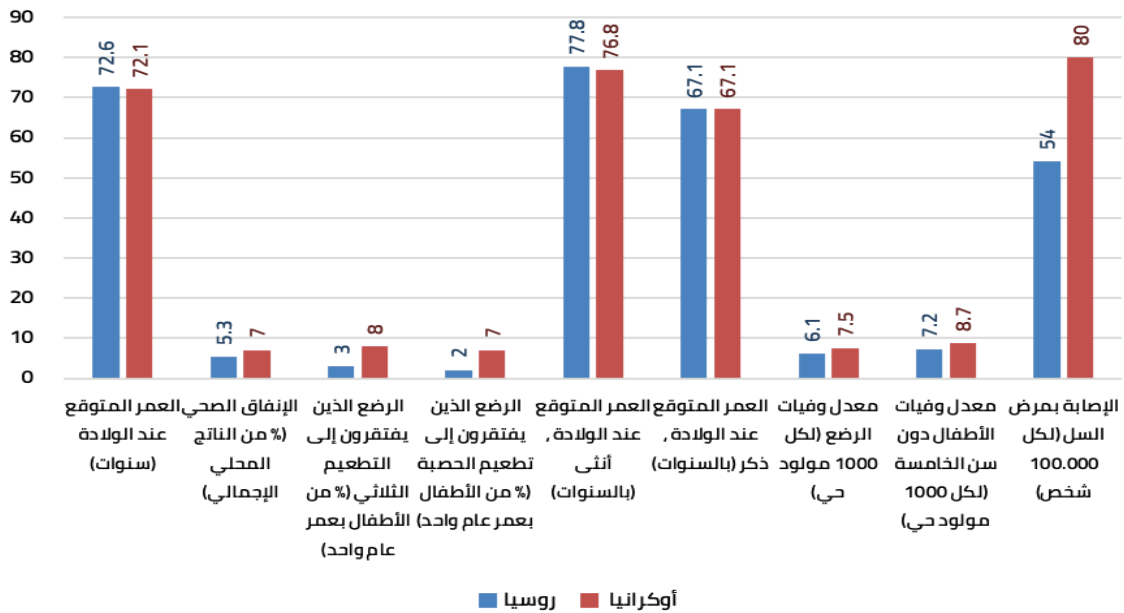
معدلات البطالة في روسيا وأوكرانيا خلال الفترة (1991-2020) (%)



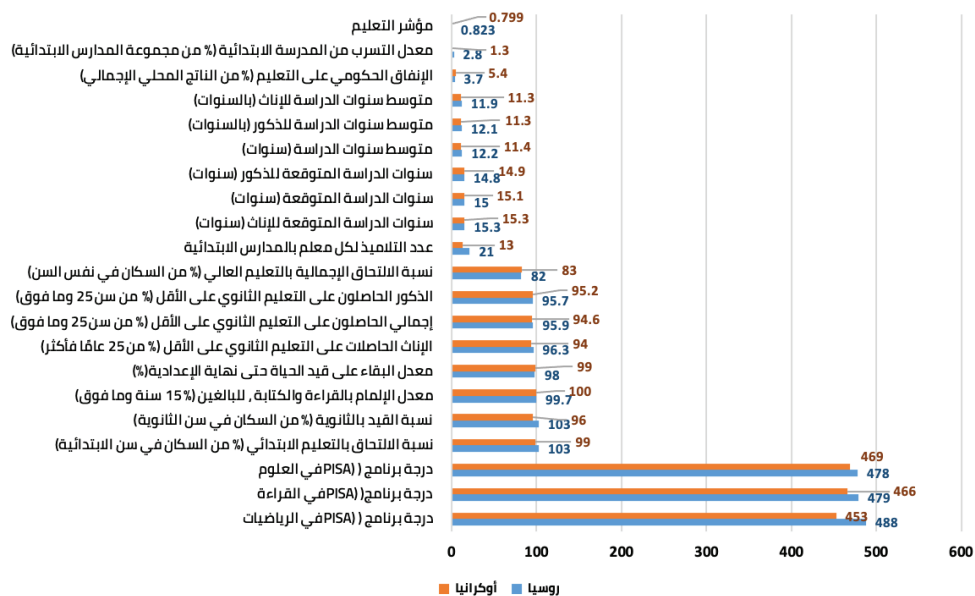
العمر المتوقع عند الميلاد بدولتي روسيا وأوكرانيا خلال الفترة (1960-2019) (سنوات)



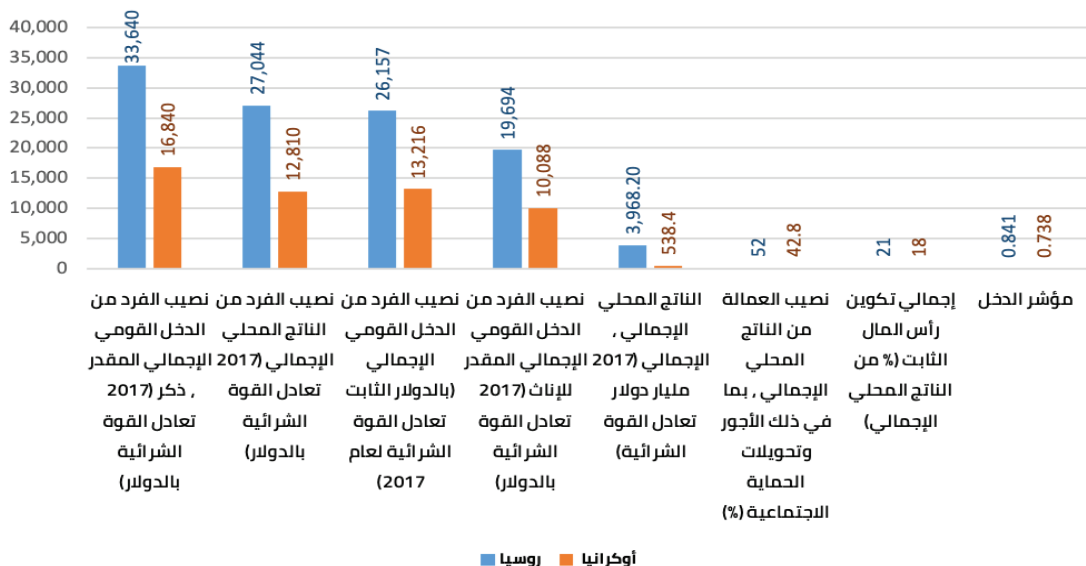
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحوّل الصحة في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



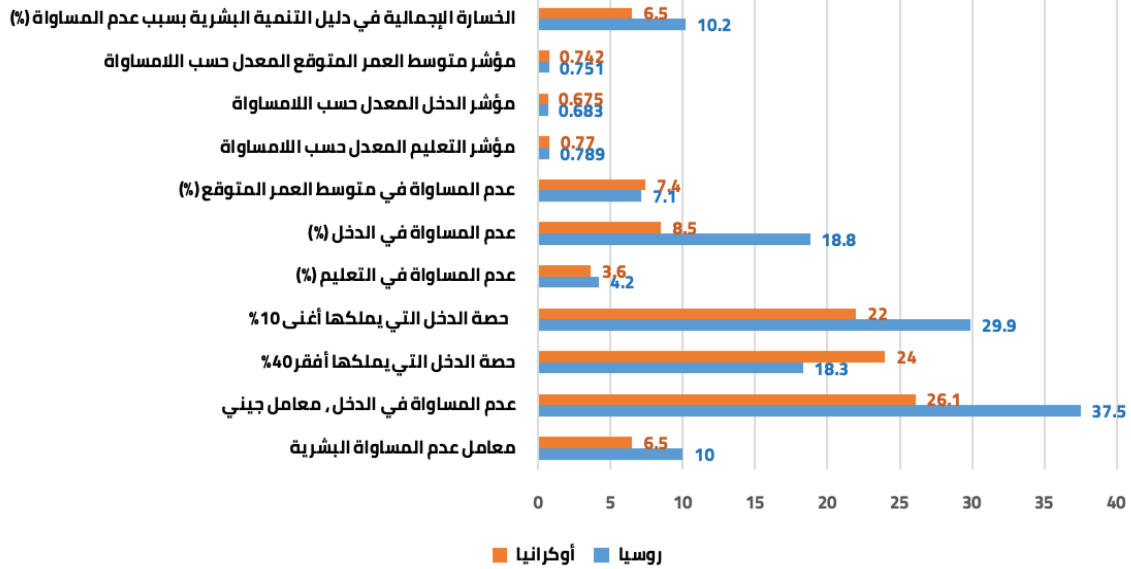
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور التعليم في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



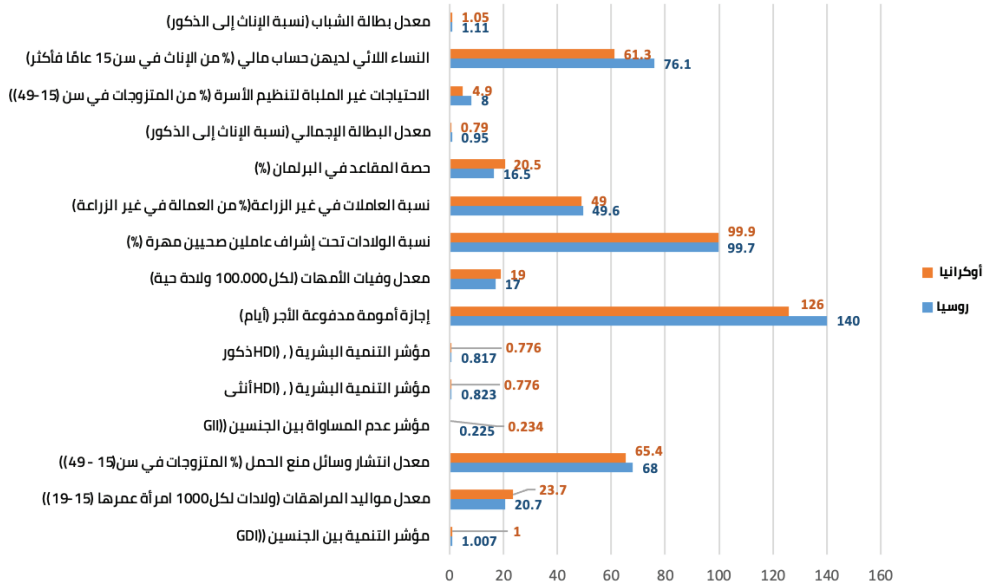
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور الدخل وتكوين الموارد في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



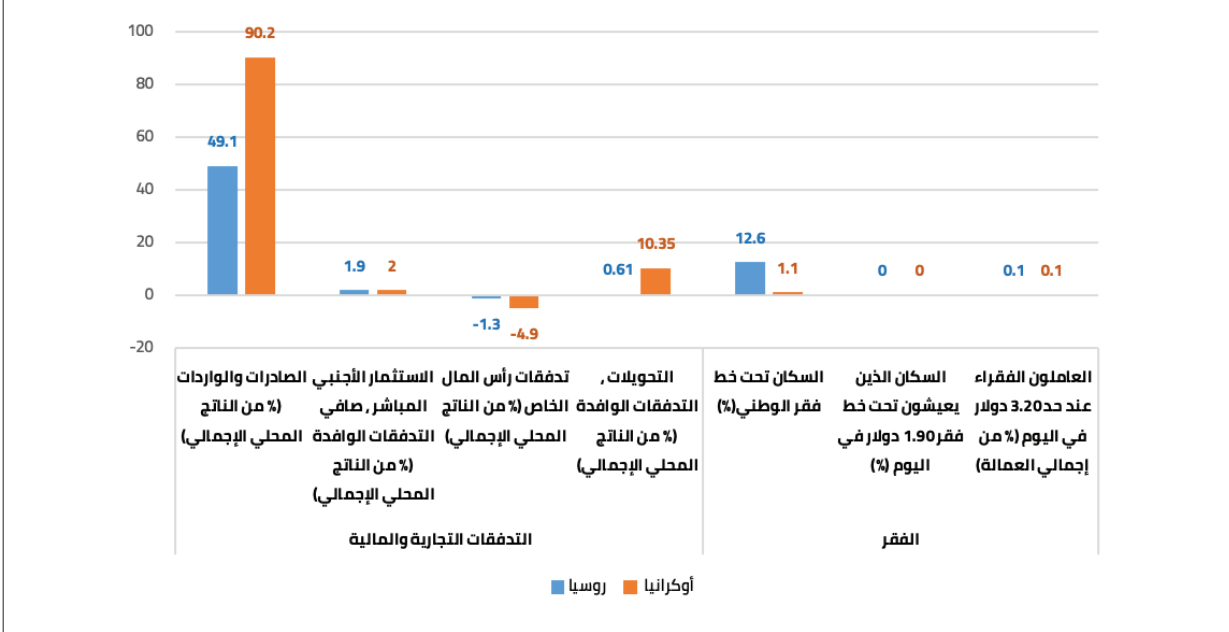
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحدور عدم المساواة بروسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



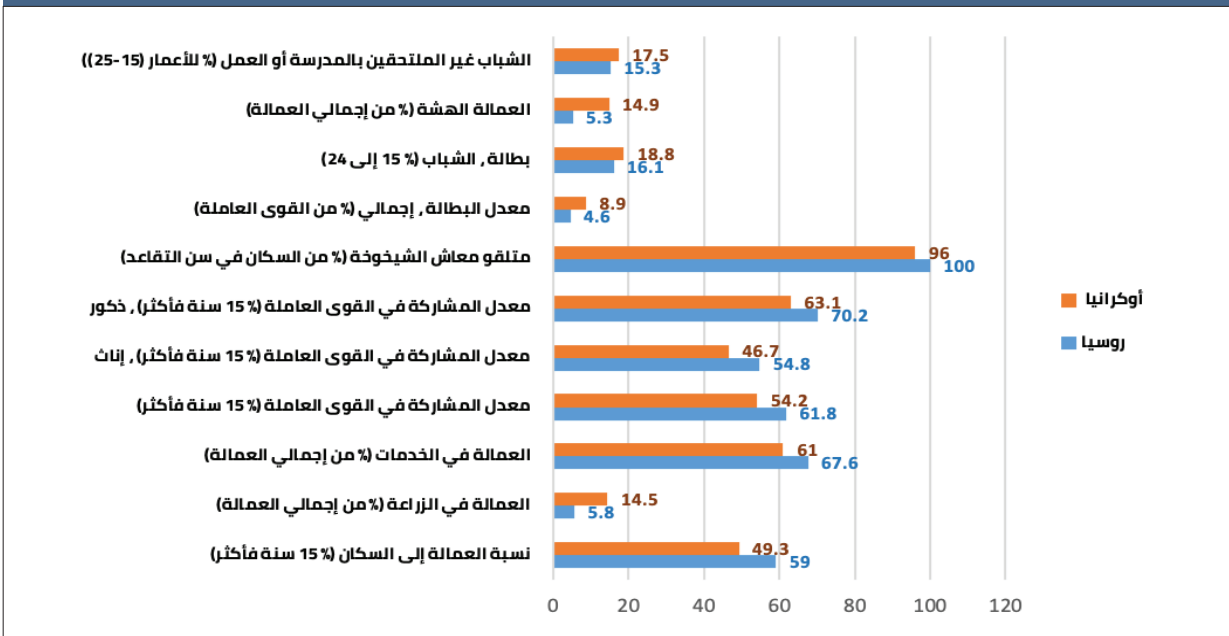
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحدور النوع في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



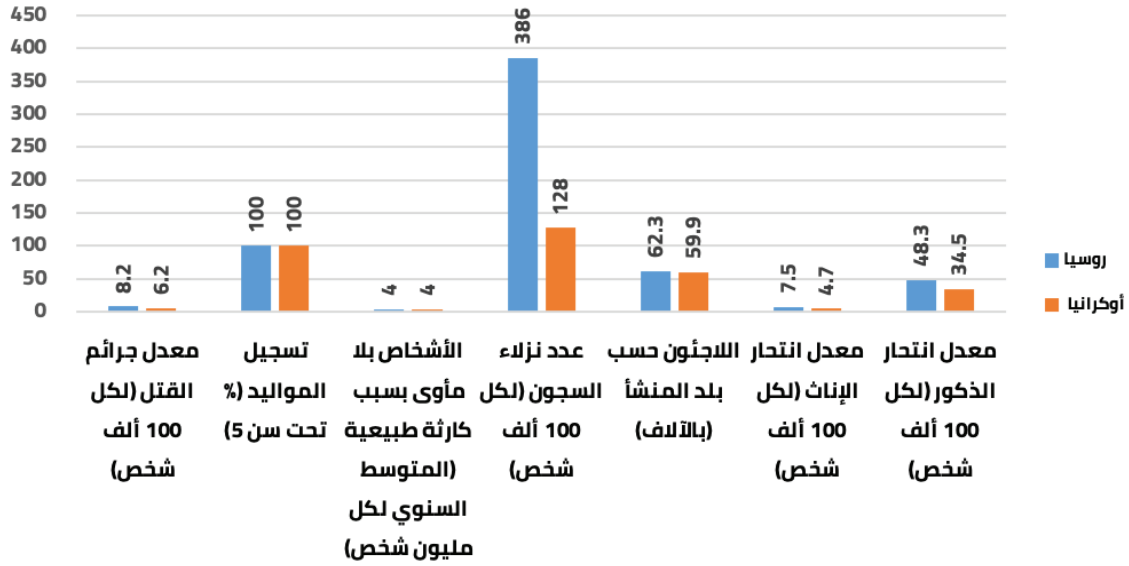
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحوري الفقر والتدفقات التجارية والمالية في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



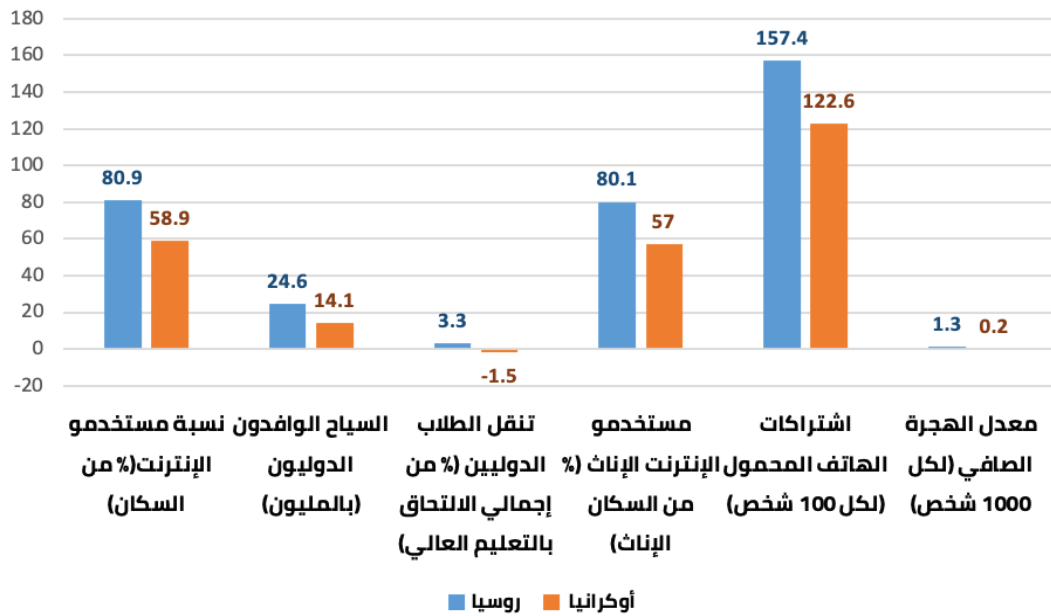
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور العمل والتوظيف في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



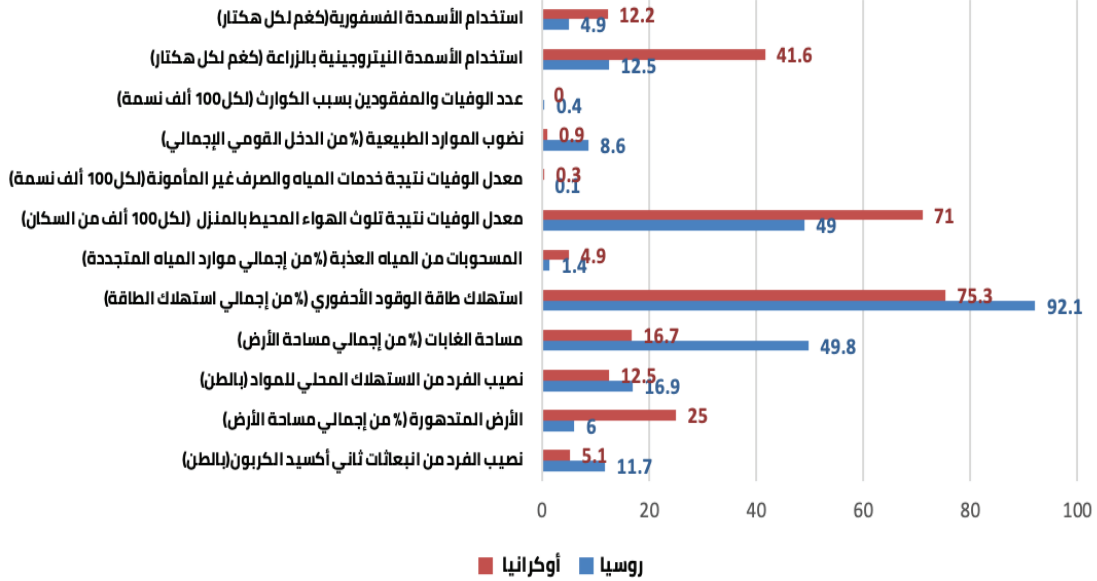
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور الأمن الإنساني في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



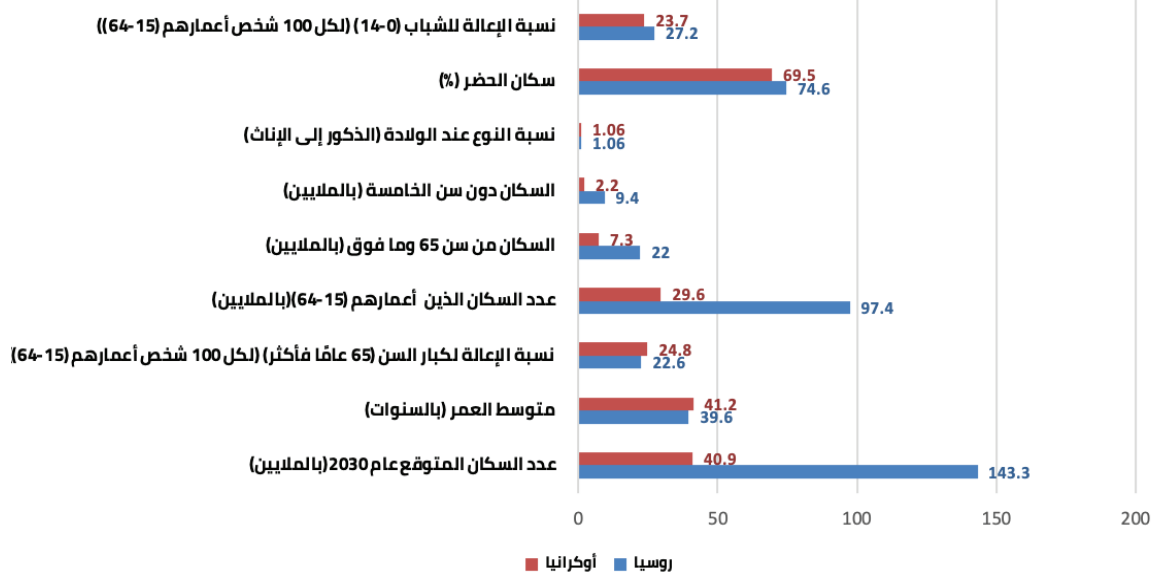
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور التنقل والاتصالات في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



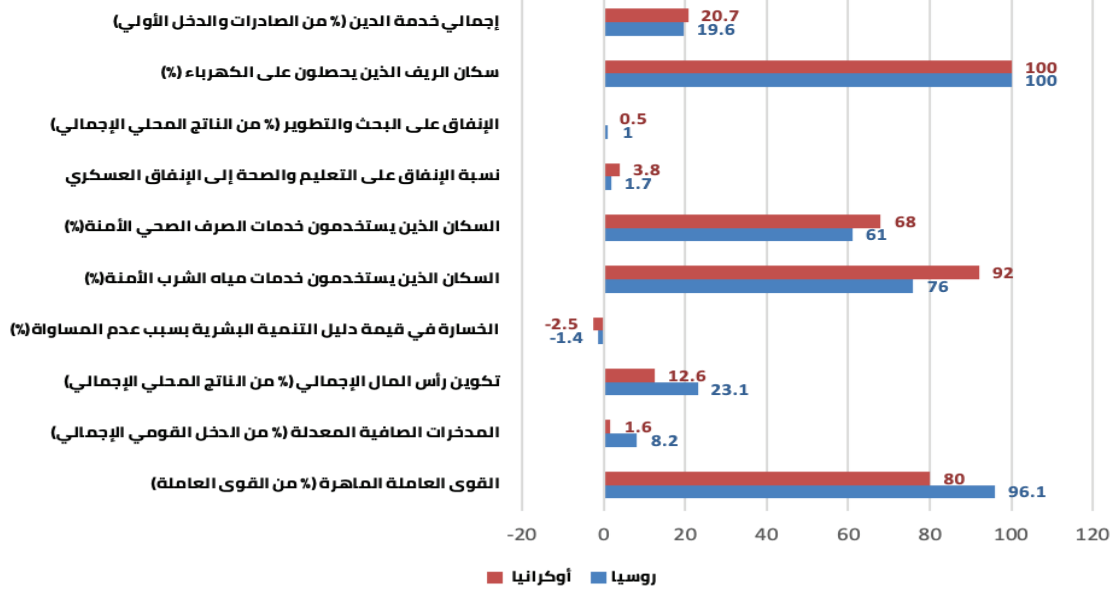
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور الاستدامة البيئية في روسيا وأوكرانيا وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020



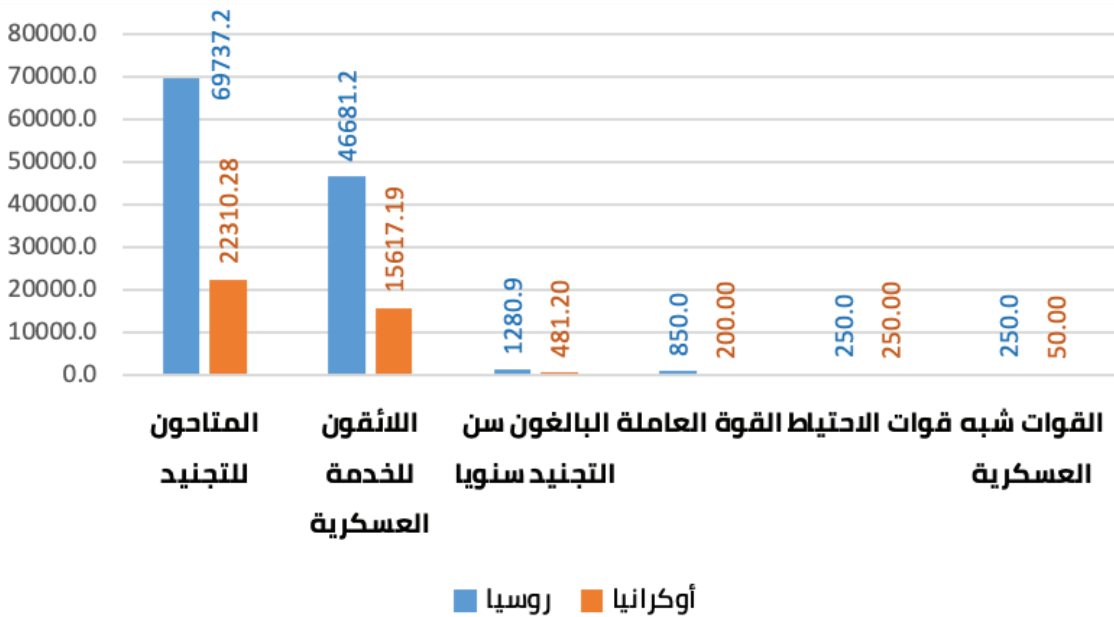
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور الديموجرافيا في روسيا وأوكرانيا وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020



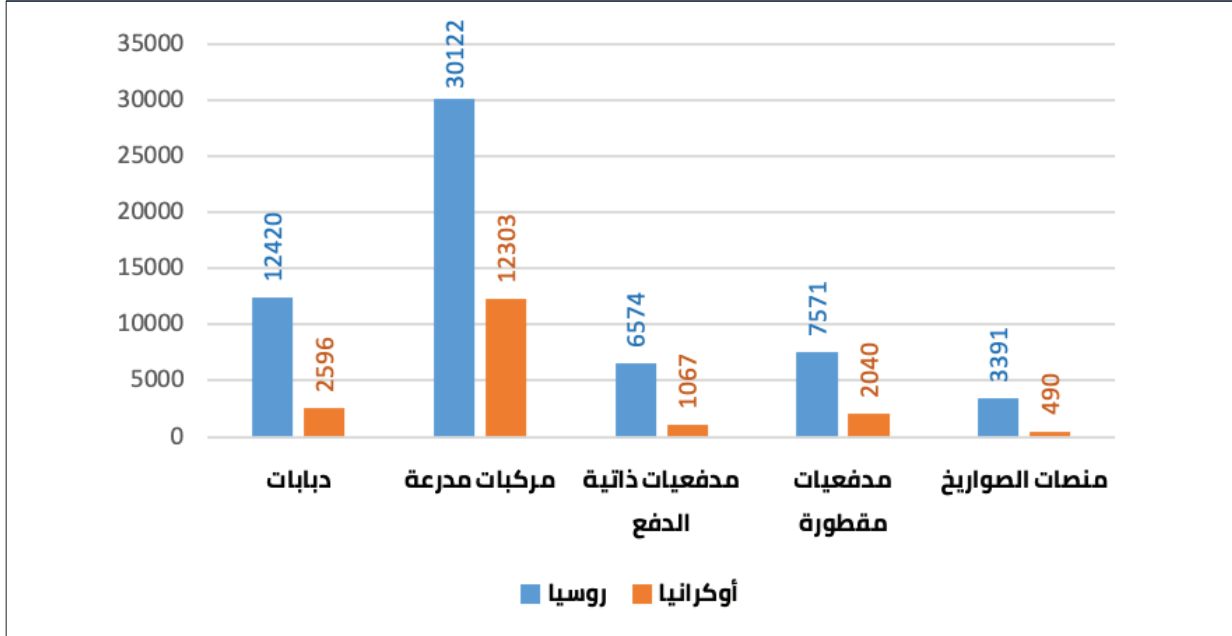
قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية في روسيا وأوكرانيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية 2020



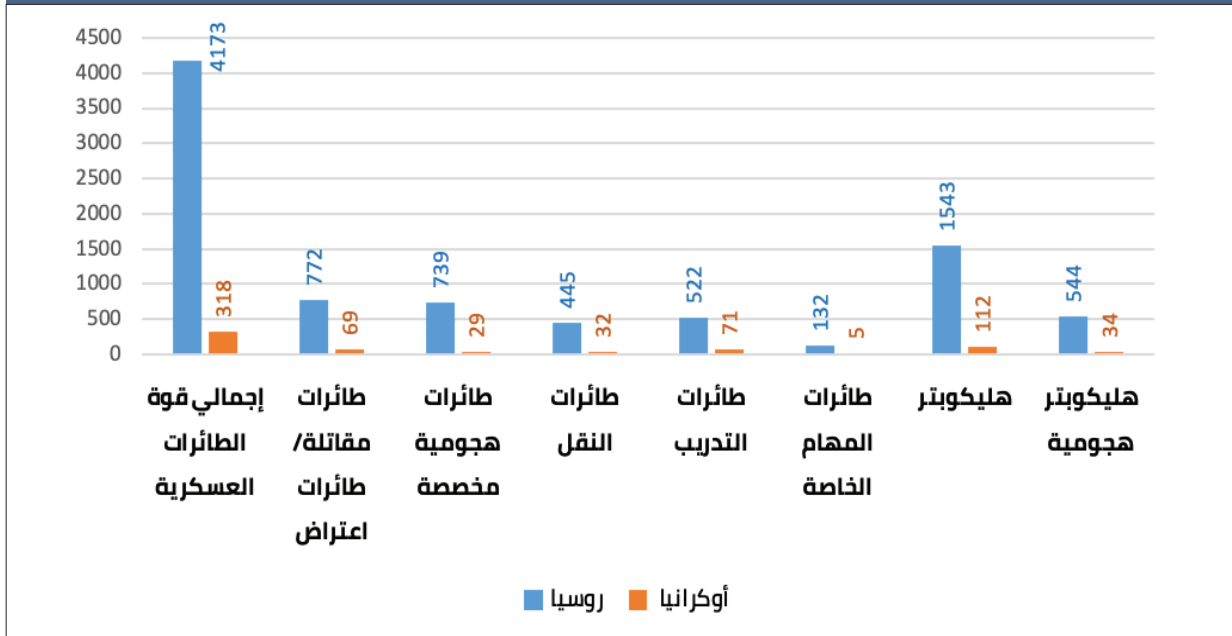
القوة البشرية للجيشين الروسي والأوكراني حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2022 (الأعداد بالآلاف)

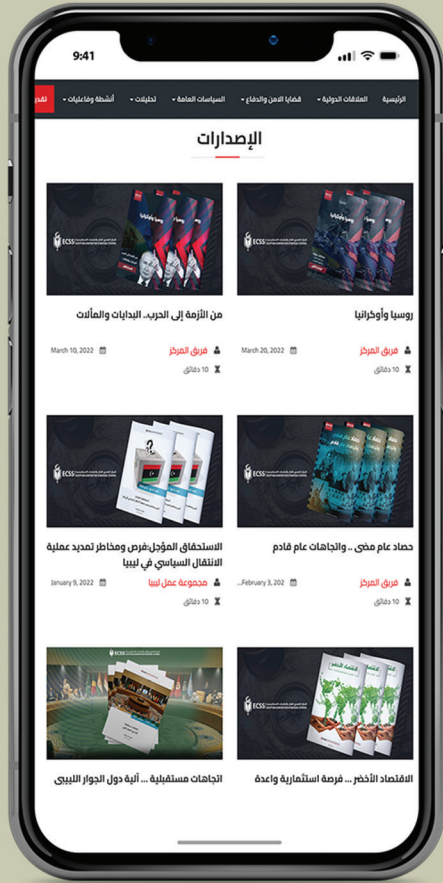


قدرات القوات البرية للجيشين الروسي والأوكراني حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2022



قدرات القوات الجوية للجيشين الروسي والأوكراني حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2022





المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

نخبة من الإصدارات على موقعنا الإلكتروني

تصفح وحمل
نسختك الآن

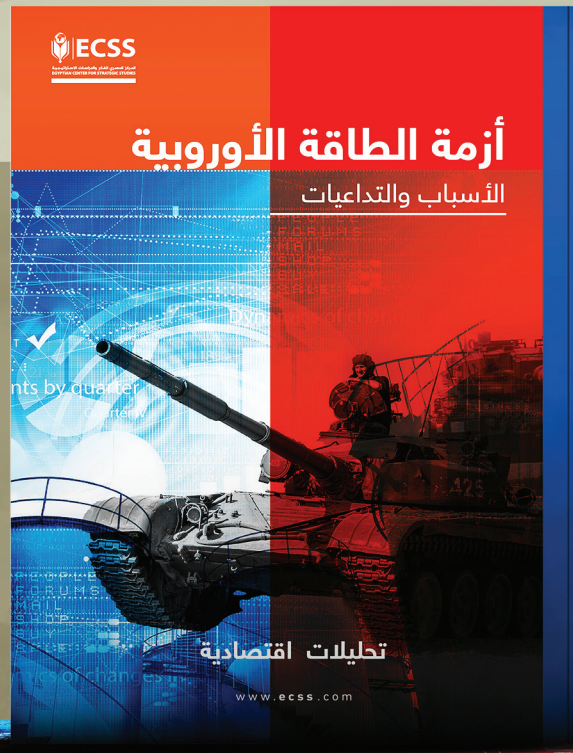


ecss.com.eg

f y t i /ecsstudies

اشتعلت الحرب بين روسيا وأوكرانيا، خلفت تلك الحرب أثار عميقة، وغذت التضخم، ورفعت أسعار الطاقة، لتمتد في ألمها وتطال القاصي والداني في الإصدار الأول ضمن سلسلة تحليلات اقتصادية بالمركز المصري نحلل أبعاد الحرب الروسية الاكرائية ونطرح تساؤلات وسيناريوهات لأزمة الطاقة الاوربية وأثرها على محيطنا الاقليمي.

SCAN HERE



أزمة الطاقة الأوروبية
أزمة الطاقة الأوروبية
أزمة الطاقة الأوروبية
أزمة الطاقة الأوروبية

من الأزمة إلى الحرب.. البدايات والمآلات «الجزء الأول» يساهم هذا الإصدار في جلي ضباب الأزمة الروسية-الأوكرانية من خلال تتبع جذور اندلاعها وملاحمها التي تكشفت تدريجياً، والتي تفاقمت سوءاً حتى تحولت إلى حرب عسكرية ومع دوي أصوات المدافع وصافرات الإنذار.

SCAN HERE



تفسيراً لجوانبها المتعددة، وتحليلاً للمواقف الدولية المتضاربة منها؛ يقدم الجزء الثاني من سلسلة إصدارات «روسيا وأوكرانيا» تحليلاً متكاملًا للحرب الروسية-الأوكرانية، ليستعرض تحليلات عدد من الشخصيات الأوكرانية والروسية البارزة، ويقدم رؤى كبار المفكرين الدوليين، ويقف على الأطر النظرية المفسرة لمراحل الأزمة الدولية وأسبابها.

SCAN HERE



يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحديات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء، ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحديات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدايل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، ووحدة الدراسات الأوروبية، ووحدة الدراسات الآسيوية، ووحدة الدراسات الإفريقية، ووحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانياً- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، ووحدة التسلح، ووحدة التطرف، ووحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثاً- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحديات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، ووحدة دراسات الرأي العام، ووحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقاً لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأبعاد المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المركز المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالم، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صنع القرار في الشرق الأوسط والعالم، وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

ecsstudies



ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



100 شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة، مصر

[f](#) [v](#) [t](#) [@](#) /ecsstudies

ecss.com.eg